روناهي
عين الحقيقة

صحيفة روناهي
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

صحيفة Ronahi Newspaper روناهي
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 984370218

r.ronahi2011@gmail.com
rronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
ronahi belavkariye@gmail.com
٠٩٣٨٣٧٤١٦٦
(للمكتب الرئيسي: حي الغربي طريق عامودا شارع روناهي(المزرعة))

«دبسي عفنان».. من قرية على ضفاف الفرات إلى مدينة زراعية وتعليمية نابضة بالحياة

الطبقة/ عبد المجيد بدر ـ تحولت "دبسي عفنان" مدينة زراعية وتعليمية حديثة في ظلّ إدارة الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الطبقة، تضم أكثر من 35 قرية و56 كومينًا، مع مؤسسات تعليمية وصحية وإدارية متكاملة، وسوقاً شعبية أسبوعية تُقام كل يوم أحد باسم "بيزار الدبسي"، ما يجعلها مركزًا اقتصاديًا واجتماعيًا مهمًا غرب المقاطعة.

كانت «دبسي عفنان»، قرية صغيرة تقع على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وعاشت خَولًا تاريخيًا كبيرًا منذ منتصف السبعينات. في كانون الأول ١٩٧٤، غمرت مياه بحيرة الفرات العديد من القرى القديمة، ما دفع السكان لإعادة بناء قراهم على مقربة من مواقعهم الأصلية في بادية الشامية، ومع مرور الوقت، خَولت «دبسي عفنان» مركزاً إداريًا يضم القرى والمزارع المحيطة بها. وبدأت تتطور فأصبحت مدينة متكاملة الخدمات، تعكس روح الصمود والتكيف لسكانها الذين حافظوا على جذورهم التاريخية رغم التغيرات الكبيرة.

وشهدت المدينة خَولات سياسية كبيرة منذ عام ٢٠١١، بداية مع سقوطها تحت سيطرة الجيش الحر ومجموعات المعارضة، ثم سيطرة مرتزقة داعش بين ٢٠١٤ و٢٠١٧، قبل أن تدخل قوات النظام السوري السابق لفترة قصيرة حتى سقوطه في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤. بعد ذلك، وضعت المدينة تحت الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الطبقة، ما أعاد لها الاستقرار النسبي وأتاح فرصة التطور الاقتصادي والخدمي والاجتماعي.

الموقع والمساحة والبنية التحتية

وتمتد «دبسي عفنان» على مساحة ٤٠٠٠ هكتار، من بينها أراضٍ زراعية واسعة تصل إلى ١٧ ألف هكتار، تُزرع محاصيل شتوية مثل «القمح والشعير»، وصيفية «السمسم، البطيخ، الذرة والفصّة».

وتقع المدينة على الضفة الجنوبية للفرات، غرب مركز مقاطعة الرقة، على بعد ٨٥ كم. وتعد مع قرية دبسي فرج الواجهة الغربية للمقاطعة بمحاذاة الحدود الإدارية مع محافظة حلب، على بعد ١٠٠ كم،

والمدينة تربطها محطتان للقطار جنوبيها ضمن شبكة السكك الحديدية، لكنها حاليًا خارج الخدمة. ومع ذلك، يتيح موقع المدينة قرب الطرق الرئيسية وصولًا سريعًا إلى المدن المجاورة، ما يعزز الحركة التجارية والزراعية، ويجعلها مركزًا حيويًا للأنشطة الاقتصادية والخدمية في المنطقة.

السكان والعشائر

ويبلغ عدد سكان المدينة ٥٢ ألف نسمة موزعين على ٤٧٧٥ عائلة، ويشكلون نسيجًا اجتماعيًا متماسكًا من عشائر «الحويوات، والناصر، والصعب، والترن، والعميرات، والعلي الفارس والعجيل وعنزة»،

وتنتمي غالبية السكان لقبيلة الولدة، مع وجود قوي لعشيرة الحويوات الممتدة من جسر الثورة شرقًا حتى مسكنة غربًا، ومن قرية إصباح جنوبًا حتى ضفاف بحيرة الفرات شمالًا، حيث استقروا في المنطقة منذ عام ١٨٢٠ تقريبًا، هذا التوزع العشائري يعكس استمرارية الروابط الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، ويشكل جزءًا من الهوية الثقافية للمدينة وسكانها.

شهادة تاريخية.. آن برلنت

وقدمت المستكشفة البريطانية "آن برلنت" في رحلتها من حلب إلى الموصل عام ١٨٧٨ وصفًا دقيقًا لـ«دبسي عفنان"، حيث شاهدت تجمعًا سكانيًا يضم أكثر من ١٠٠ منزل مبني من الطين والخشب. وعددًا من بيوت الشعر الخاصة بالعشائر.

وأكدت "آن" على التماسك الاجتماعي للسكان وعلاقاتهم العائلية القوية، وهو ما يعكس الطابع التقليدي للقرية. ويظهر قدرة أهالي «دبسي عفنان» على الصمود والحفاظ على نمط حياتهم الزراعي والاجتماعي رغم التغيرات التاريخية الكبيرة.

الزراعة وقانون الاستصلاح

واستفادت المدينة من قانون الاستصلاح الزراعي بين عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٠، ما مكّن السكان تحويل الأراضي البعلية إلى أراضٍ صالحة للزراعة، وتوزيعها بينهم بشكل عادل، وتبلغ الأراضي المستصلحة "٦٠٠٠ هكتار"، نصفها مروية والنصف الآخر بعلية.

وبدأت زراعة الزيتون، منتصف الثمانينات على يد المهندس "محمد منير عنبرجي" من حلب، وانتشرت تدريجيًا بين السكان؛ أشجار الزيتون المثمرة: ٣٠٠ ألف، أشجار الزيتون الجديدة: ٥٠٠ ألف، ومعصرتان للزيتون؛ في الكرين وشعيب الذكر.

وبالإضافة للزيتون، يزرع الأهالي محاصيل استراتيجية مثل "القمح، والقطن، والذرة الصفراء، والفواكه الصيفية، والسمسم، والبطيخ، والفصّة"، ما يحقق الاكتفاء المحلي ويعزز التجارة مع المدن المجاورة.

المؤسسات والخدمات

وتطورت المدينة بعد دخول الإدارة الذاتية الديمقراطية لتضم مؤسسات حيوية (بلدية الشعب، ولجنة الطاقة، ولجنة الزراعة، والمجلس المدني، ومجلس حزب سوريا المستقبل، ومستوصف صحي، ووحدة المياه، والمجمع التربوي).

وتتكون المدينة من ٣٥ قرية و٥٦ كومينًا، ويقام سوق شعبي أسبوعي كل يوم أحد باسم "بيزار الدبسي"، لترويج المنتجات الزراعية والحرفية، ما يعزز النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمدينة ويجعلها مركزًا حيويًا في المقاطعة.

وتعد «دبسي عفنان» من أوائل القرى والمراكز في مقاطعة الرقة التي أولت التعليم اهتمامًا خاصًا، وهو ما ساهم في بناء مجتمع متعلم ومتماسك. بدأ التعليم في المنطقة بإنشاء أول مدرسة ابتدائية في قرية غزالة عام ١٩٥٦، تبعها افتتاح مدرسة ابتدائية في دبسي عفنان عام ١٩٦٤، بجهود فردية من الأهالي، حيث تبرع "حميدي الحسن" بمنزله لبناء المدرسة، ما يعكس روح التعاون والمبادرة المجتمعية لدى السكان.

التعليم والتربية

وفي عام ١٩٧٢، أُحدثت أول إعدادية في «دبسي فرج»، التي كانت تابعة لناحية أبو هريرة، فيما حملت الإعدادية اسم "ناظم الطبقجلي"، لتشكل قاعدة تعليمية متينة للطلاب في المرحلة الإعدادية،

ومع مرور الوقت وتطور المدينة، توسع القطاع التعليمي ليشمل اليوم (٣٥ مدرسة تغطي المراحل من الابتدائية حتى الثانوية، ٢٦٨ معلّمًا ومعلمة مؤهلين، يعملون وفق منهاج الإدارة الذاتية الديمقراطية و٣٢١٤ طالبًا وطالبة يتلقون تعليمًا نوعيًا ويشاركون في الأنشطة التربوية والثقافية).

ويشرف على العملية التعليمية المجمع التربوي في المدينة، الذي ينسق بين المدارس ويشرف على تطوير المناهج والأنشطة، بما يعزز جودة التعليم ويحفز الطلاب على الابتكار والمشاركة المجتمعية.

كما يسعى التعليم في «دبسي عفنان» إلى دمج الهوية الثقافية والتاريخية للمدينة ضمن الأنشطة المدرسية. من خلال برامج تعليمية تشجع الطلاب على التعرف على تراث عشائر المدينة وتاريخها الزراعي والاجتماعي، ما يخلق جيلًا واعيًا وقادرًا على المساهمة في التنمية المحلية والحفاظ على الهوية المجتمعية.

من صمود التاريخ إلى أفق المستقبل

واليوم، تقف «دبسي عفنان» على ضفاف الفرات مدينة نابضة بالحياة، نموذجًا للصمود والتطور في إقليم شمال وشرق سوريا، من قرية صغيرة تعيش على الزراعة التقليدية، إلى مركز حضري متكامل الخدمات والتعليم، أصبحت المدينة قلبًا اقتصاديًا واجتماعيًا يجمع بين الأصالة والحداثة، ويشكل ركيزة حيوية لمقاطعة الرقة.

وبفضل مشاريع الزراعة الحديثة، والمؤسسات التعليمية والمجمع التربوي، إضافة إلى المراكز الثقافية والأسواق الشعبية، استطاعت «دبسي عفنان» أن تحقق نموذجًا فريدًا من التنمية المحلية المستدامة، محافظة على هويتها التاريخية والاجتماعية.

ومع استمرار الاستثمار في التعليم، البنية التحتية، والخدمات العامة، تبدو «دبسي عفنان» أكثر استعدادًا لمواجهة تحديات المستقبل، لتؤكد مكانتها كمدينة نموذجية تمنح أهاليها أفقًا واضحًا نحو التنمية والازدهار المستمر، وتبني جسورًا من الصمود بين الماضي العريق والحاضر المتطور والمستقبل الواعد.

مراكز توزيع صحيفة روناهي وإقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (**مكتبة سعدو**- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ **مكتبة آوا**- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ **مكتبة الحرية**- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ **مكتبة سومر**- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ **مكتبة الراوي** فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨- فرع (٢) مقابل الصيدلية العيالة ٤٤٥٨٢٠/ **مكتبة الزهراء**- دوار النشيرية ٤٤٦٠٦٩٩/ **مكتبة الجواهري** ٤٤٣٧٤٢/ **مكتبة دار القلم** - الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ **مكتبة الأنوار** شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧.
/ **مكتبة الرسالة** الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧٣٣-٧٤٥٧٣٣ / **المكتبة الرئيسية - كركي لكي**- ٧٥٤٤١٦ / **عامودا (مكتبة أرين** ٧٣٢٣٢٣) / **دريباسية (مكتبة سما** ٧١١٤١٠) / **جل آغا (مكتبة وائل** ٧٥٥٥٥١) / **تربه سبيه (مكتبة الجهاد** ٤٧٠٦١٨).

عين الحقيقة
روناهي

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | النسخة المطبوعة ـ ١٢٩٥ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٢٨٨ | الأحد ـ ١٤ كانون الأول ٢٠٢٥م (٥٠٠) ل.س

سوريا... ما بين توجهات أوتوقراطيّة وثيوقراطيّة

منذ صدور الإعلان الدستوريّ الجديد، في ٢٠٢٥/٣/١٣ لم يتوقفِ الانتقادُ من مختلف الأطيافِ السياسيّةِ والاجتماعيّة، مشفوعاً بالتحذير من أنّه لا يؤدي إلى بناءِ دولةٍ ديمقراطيّة، بل كان إعادة لإنتاجِ صيغةٍ للحكمِ الفرديّ الأوتوقراطيّ بآليات جديدة.ص-٨

أهالي الدرباسية: القائد عبد الله أوجلان أيقونة السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط وحريته الجسدية ضرورة

شدد أهالي مدينة الدرباسية على أن تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، شرط أساسي لتحقيق السلام، في المنطقة والشرق الأوسط، واستنكروا تنصل الدولة التركية من القيام بما يترتب عليها في هذه المرحلة، وطالبوا بالكشف عن فحوى الاجتماع الأخير الذي جرى بين القائد عبد الله أوجلان واللجنة البرلمانية.ص-٥

تحضيرات لإطلاق «مهرجان كوباني الأدبي» بنسخته الثالثة

تحت شعار "الأجل أدبٍ يصوغ مستقبلاً نيراً"، تستعد هيئة الثقافة في مقاطعة الفرات لإطلاق النسخة الثالثة من مهرجان كوباني الأدبي بنسخته الثالثة، في الثالث والعشرين من كانون الأول الجاري، في سعي منها لتعزيز وتطوير المشهد الأدبي والثقافي في المنطقة.ص-٩

الثروة الحيوانية في عين عيسى بين غلاء الأعلاف ونُدرة المراعي... قطاع مهدد وينتظر الدعم

يشهد قطاع الثروة الحيوانية في مناطق عين عيسى تراجعاً غير مسبوق خلال العام الحالي، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف وتقلّص المراعي الطبيعية على نحو واسع، ما وضع آلاف المربين أمام تحديات يومية تهدد مصدر رزقهم الوحيد.ص-٧

مسد.. عشر سنوات من النضال لدمقرطة سوريا وإنهاء الأزمة

عشر سنوات من النضال: خاضها مجلس سوريا الديمقراطية "مسد" لحلّ الأزمة السورية المتفاقمة وبناء سوريا الديمقراطية، وذلك عبر عقد الاجتماعات والمفاوضات مع الأطراف السورية المختلفة، وكذلك دعم الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا كنموذج لا مركزي يعمم على سوريا كافة، وخلاص سوريا من مستنقع الطائفية والانقسام الذي تسعى الأنظمة المهيمنة إغراق سوريا فيه: عبر بث الفتن بين شعوبها وشن الحرب الخاصة عليها..ص-٤

كرة السلة بمقاطعة الجزيرة في عام ٢٠٢٥... البطولات الأنثوية تنتشي

منذ سنوات لم نشهد زخماً بالمباريات والبطولات الأنثوية لكرة السلة، والتي لأول مرة أخذت حيزاً أكبر من بطولات الرجال بمقاطعة الجزيرة وذلك في العام ٢٠٢٥، ص-١٠

مستوصف قرية المرأة.. حين تستعيد الطبيعة دورها في شفاء الإنسان

يعتمد مستوصف قرية المرأة على العلاج بالأعشاب كخيار أولي، فتشرف "دلال حجي" على إعداد الخلطات الطبيعية لمعالجة أكثر الأمراض شيوعاً مثل مشاكل المعدة والقولون والرشح، مع متابعة الحالات وتحويل ما يستدعي المشفى، ويُعد المستوصف نقطة علاج أساسية في المنطقة.ص-٢

٥٣ طفلاً مهجراً محرومون من التعليم في مركز الإيواء بفوج طرطب

في فوج طرطب الذي تحول مركز إيواء لمهجّري عفرين القادمين من الشهباء والشيخ مقصود، تتواصل أزمة حرمان عشرات الأطفال حقهم في التعليم منذ أكثر من عامين، ولا وجود لمدرسة قريبة، وغياب الاستجابة للمطالب المتكررة التي رفعتها العائلات والجهات الإدارية المحلية إلى المؤسسات المعنية.ص-٣

هفيدار خالد
سوريا ديمقراطية لا مركزية... مطلب كل السوريين.ص-٦

رفيق إبراهيم
النفوذ التركي بأفريقيا وأطماعه في السودان.ص-٥

د. هاجار رستم ملا شحمو
«القيمة الظاهرة + الرفض الباطني = ما وراء الفكر لإنجاز الرغبة الفكرية».ص-٣

ليلى خالد
حين يعلو صوت المرأة لإنقاذ الحياة.ص-٢

مستوصف قرية المرأة.. حين تستعيد الطبيعة دورها في شفاء الإنسان

قامشلو/ دعاء يوسف ـ يعتمد مستوصف قرية المرأة على العلاج بالأعشاب كخيار أولي، فتشرف "دلال حجي" على إعداد الخلطات الطبيعية لمعالجة أكثر الأمراض شيوعاً مثل مشاكل المعدة والقولون والرشح، مع متابعة الحالات وتحويل ما يستدعي المشفى، ويُعد المستوصف نقطة علاج أساسية في المنطقة، مستنداً إلى خبرة النساء والتكامل مع الطب الحديث لضمان سلامة المرضى.

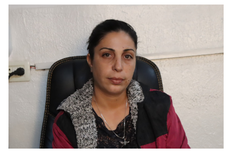

تُعد قرية المرأة واحدة من القرى التي لا تزال تعتمد بصورة واسعة على الطب البديل والعلاج بالأعشاب، سواء على مستوى الاستخدام اليومي أو كخيار علاجي أولي يلجأ إليه السكان قبل التوجّه إلى المراكز الصحية الرسمية، وعلى مدى سنوات طويلة، شكّل توفر النباتات الطبية في محيط القرية عاملاً أساسياً في استمرار هذه الممارسات، كما لعبت الخبرات المتوارثة بين النساء دوراً في ترسيخها.

ويعد مستوصف القرية اليوم إحدى أهم النقاط التي تعتمد على هذا النوع من العلاج، حيث تديره مجموعة من النساء، من بينهن "دلال حجي"، التي تتولى إعداد الخلطات العشبية وتقديمها للمرضى.

تشير المعلومات التي يجمعها المستوصف إلى أنّ جزءاً كبيراً من نساء القرية مازلن يحتفظن بمعرفة واسعة حول الأعشاب الطبية وكيفية استخدامها. وتعود هذه المعرفة إلى حقبة كانت تفتقر إلى المراكز الصحية والأطباء إذ كان الاعتماد على الأعشاب الوسيلة المتاحة للتعامل مع الأمراض الشائعة.

استخدام الطب التقليدي

تعمل في المستوصف "دلال حجي"، التي تمارس العلاج بالأعشاب منذ سنوات، وتعتمد في ذلك على خبرة شخصية اكتسبتها من خلال الملاحظة والتجربة، بالإضافة إلى دورات تدريبية. تقول دلال: «كل الأدوية التي نستخدمها في المستوصف مستخرجة من أعشاب طبيعية، ونحن نحصرها بأنفسنا أو نحصل عليها من مصادر نعرفها، ثم نخلطها وفق نسب محددة، النسب هي الأساس؛ لأن زيادة أي عشبة قد تسبب ضرراً».

وتوضح أنّ معظم الحالات التي تصل إلى المستوصف تتعلق بالرشح والزكام، وحبّ حلب، وأمراض المعدة، إضافة إلى مشاكل القولون التي أصبحت أكثر شيوعاً، آلية العمل داخل المستوصف تعتمد على خطوات ثابتة، عند وصول المريضة، تقوم دلال أولاً بسؤالها عن الأعراض والأدوية التي قد تكون استخدمتها سابقاً، ثم تختار الخلطة المناسبة، يعتقد البعض كل عشبة لها مقدار وتأثير إذا زاد تركيزها تتحول من علاج إلى ضرر».

دورات تدريب للنساء

ورغم اعتماد القرية على هذه الممارسات، إلّا أنّ العاملين في المستوصف يؤكدون أنّ الطب البديل لا يُمثل بديلاً كاملاً عن الطب الحديث، وتوضح دلال أنّ هناك حالات تتجاوز حدود العلاج بالأعشاب، مثل الالتهابات الحادة، والكسور، والحمى المرتفعة، إضافة إلى الأمراض المزمنة؛ «عندما نشخص حالة لا يمكن علاجها هنا، نرسلها مباشرة إلى المشفى لدينا سيارة مخصصة لنقل الحالات التي تحتاج تدخلاً طبياً». ويبدو أنّ هذا الوعي أدى إلى تعزيز التكامل بين الطب الشعبي والطب الحديث بدلاً من خلق حالة تنافس بينهما.

تواجه ممارسات العلاج بالأعشاب في القرية تحديات مرتبطة بتغير الظروف الاجتماعية، فمع انشغال الجيل الجديد بالتعليم والعمل، وتراجع الاعتماد على الزراعة، بدأت بعض العادات المتعلقة بجمع الأعشاب وتحضيرها تختفي تدريجياً، إلا أنّ نساء القرية، بما في ذلك العاملات في المستوصف، يحاولن نقل هذا الموروث للأجيال الشابة من خلال جلسات تعليمية غير رسمية، ووفقاً لدلال: «الكثير من الفتيات لم يعدن يعرفن أسماء الأعشاب أو طرق استخدامها، لذلك نحاول أن نعلّمهن حتى لا يضيع هذا العلم».

وتؤكد أنّ الهدف من هذه المبادرات ليس الحفاظ على التراث فقط، بل توفير بدائل علاجية منخفضة التكلفة في ظل ارتفاع أسعار الأدوية.

تشير بيانات المستوصف إلى أنّ الإقبال على العلاج بالأعشاب ما زال مرتفعاً، خاصة بين النساء اللواتي يعانين من أمراض بسيطة ومتكررة، مثل اضطرابات الهضم، أو نزلات البرد، أو آلام الرأس الخفيفة، وتُرجع دلال ذلك إلى انخفاض تكلفة العلاج الطبيعي مقارنة بالأدوية الكيميائية، إضافة إلى شعور النساء بالراحة عند التعامل مع كادر نسائي بالكامل.

ويُلاحظ أنّ المستوصف لا يقيد العلاج بوصفة واحدة، بل يتابع حالة المريضة خلال الأيام التالية، تقول دلال: «ننتظر عادةً يومين أو ثلاثة لنرى إذا تحسنت الحالة، وفي بعض الحالات ننتظر لأشهر إذا لم يحدث تحسن نغيّر الخلطة أو نرسل الحالة إلى الطبيب».

وقد ساعدت هذه الممارسات على خلق شبكة ثقة بين المستوصف وسكان القرية، ما جعل المستوصف مرجعاً صحياً أولياً في العديد من الحالات، ورغم غياب الأجهزة الطبية الحديثة، يعتمد العاملون فيه على الخبرة المتراكمة والمراقبة المستمرة للحالات.

ويذكر بعض السكان أنّ المستوصف يوفر علاجاً نهائياً للأمراض المعقدة بطريقة صحية ولكنه لا يقدم حلاً سريعاً بل يحتاج إلى الوقت.

الأمراض الأكثر شيوعاً

وتشير دلال إلى أنّ طبيعة الأمراض الأكثر شيوعاً في القرية قابلة للعلاج بالأعشاب. وهو ما يفسر استمرار الاعتماد على الطب البديل: «أمراض المعدة والقولون منتشرة بشكل كبير أغلب هذه الحالات تستجيب للعلاج الطبيعي إذا كانت في بدايتها». كما تلفت إلى أن العوامل الغذائية لها تأثير كبير على هذه الأمراض، وأن كثيراً من المرضى يتحسنون بمجرد اتباع تعليمات بسيطة تتعلق بالتغذية.

وعلى الرغم من اعتماد القرية على الأعشاب، إلا أنّ المستوصف يوفر إرشادات للمرضى حول الحالات التي يجب فيها التوجه مباشرة إلى المشفى دون تأخير. وتوضح دلال أنّ هذا الإجراء ضروري لتجنب أي مضاعفات، خاصة في الحالات التي تظهر فيها أعراض خطيرة لا يمكن التعامل معها داخل المستوصف، وتشير إلى أنّ التعاون بين المستوصف والمشفى القريب يتم بشكل غير رسمي، لكنه فعّال في معظم المواقف.

بشكل عام، يعكس واقع قرية المرأة مثالاً على استمرار الطب التقليدي في البيئات الريفية، ليس بصفته بديلاً للطب الحديث، بل باعتباره ممارسة قائمة على خبرة محلية وظروف اقتصادية واجتماعية خاصة.

ويبدو أنّ استمرار هذا الموروث مرتبط بمدى قدرة النساء على نقل معرفتهن إلى الأجيال التالية، وهو ما يشكل واحداً من التحديات الأساسية في المرحلة القادمة. أما على مستوى المستوصف، فيظهر أنّ وجود دلال حجي والكادر العامل معها يسهم في الحفاظ على هذا الدور العلاجي وتخفيف العبء الصحي عن سكان القرية، في وقت لا تزال فيه الخدمات الطبية الرسمية غير قادرة على تلبية جميع الاحتياجات.

وبذلك يستمر المستوصف في تقديم خدماته اليومية، معتمداً على الأعشاب الطبيعية كوسيلة علاجية أولية، وعلى الخبرة النسائية المتراكمة كعامل رئيسي في نجاح هذه الممارسات، مع الإبقاء على العلاقة التكاملية مع الطب الحديث كإجراء ضروري لضمان سلامة المرضى وجودة الرعاية الصحية.

كينونة المرأة

حين يعلو صوت المرأة لإنقاذ الحياة

ليلى خالد

ليست المرأة، في بنيتها الاجتماعية والرمزية، كائناً حيادياً في الصراعات الكبرى، بل غالباً ما تكون مرآةً لطبيعة التحولات التي تمر بها المجتمعات. وفي السياق السوري، لم تكن المرأة مجرد ضحية للحرب، بل فاعلة تاريخية مؤثرة، شاركت في الثورة، ودفعت أثماناً باهظة من حريتها وجسدها وكرامتها، دون أن تتخلى عن دورها في حماية النسيج الاجتماعي والسعي نحو السلام.

منذ بداية الأزمة السورية وانطلاق حراكها الشعبي، حضرت المرأة في الفعل الاحتجاجي بأشكال متعددة، وعملت في مختلف مجالات الحياة، بل وشاركت، تحت ضغط القمع والعسكرة، في حمل السلاح دفاعاً عمّا تراها جديرة بالحياة . وجراء ذلك، تعرضت للاعتقال والتعذيب والاغتصاب والتشرد والاغتيال، وحين خرجت من السجون، وُجهت في كثير من الأحيان بنبذ اجتماعي مضاعف نتيجة الإرث الاجتماعي المتوارث، ومع ذلك، لم تنكفئ عن المجال والشأن العام، بل واصلت أداء دورها بوصفها عنصر توازن في مجتمع تمزقه الانقسامات العائلية والطائفية والمذهبية والقومية.

اليوم، وبعد سقوط النظام البائد، تعيش سوريا لحظة مفصلية لم تتضح فيها بعد ملامح الدولة ولا طبيعة العقد الاجتماعي الجديد، فبدلاً من أن يتقدم خطاب التوافق وبناء السلام المجتمعي، عادت إلى الواجهة رموز وشعارات تنتمي إلى منطق الإقصاء والعنف والخطاب الأحادي، ما يدفع البلاد مجدداً إلى إعادة إنتاج أسباب الصراع بدل معالجتها بعد سنوات طويلة من الاستنزاف.

وفي هذا السياق، برز مشهد لافت في إحدى المسيرات التي خرجت من قلب دمشق، وقدمت بوصفها مؤيدة للنظام القائم الآن في دمشق، حيث رُفعت رايات سوداء كُتب عليها «لا إله إلا الله»، وترافقت مع هتافات طائفية تحريضية تدعو إلى القتل والذبح.

لا يمكن قراءة هذا المشهد بوصفه حادثة عابرة، بل كمؤشر على خلل عميق في فهم معنى ما بعد سقوط النظام. وفي طبيعة القوى التي تحاول ملء الفراغ السياسي والأخلاقي، ووسط هذا المشهد المشحون، وقفت امرأة، بلا حماية ولا تنظيم، وطالبت بإنزال الراية السوداء ورفع علم سوريا فقط، بالطبع لا يمكن تفسير موقفها هذا، كانفعال لحظي، بل بوصفه تعبيراً واعياً عن رفض اختزال الوطن في راية فئوية متزمتة، ومقيتة، ورفض تحويل الدين إلى أداة تعبئة للعنف في لحظة كان يُفترض أن تكون بداية لمرحلة سلام.

إنّ دلالة هذا الموقف تتجاوز الموقف الشخصي، فهي تعبر عن صراع أعمق بين مشروعين: مشروع يسعى إلى بناء وطن متعاقد و جامع ، وآخر يحاول إعادة تعريف السلطة والهوية عبر الرموز العنيفة والشعارات الإقصائية، وفي هذا الصراع، تبرز المرأة مرة أخرى بوصفها حاملة لقيم السلام، لا بوصفها ضعفاً، بل قوة أخلاقية قادرة على مساءلة السائد، فهي تسعى لثقافة لا تُقدس العنف، ولا تُؤله السلاح، ولا ترى في الرايات السوداء خلاصاً، وتؤمن بأن الوطن لا يُبنى بالقوة الغاشمة، بل بالتوافق، ولا يُستعاد بإقصاء الآخر، بل بالاعتراف المتبادل.

وفي خضم هذا الارتباك، تستمر المرأة السورية في لعب دور الضمير الحي للمجتمع، لا تنتظر اعترافاً دولياً ولا ضمانات أمنية، بل تواجه واقعاً معقداً بإرادة فردية وصلابة أخلاقية، فهي لا تطرح السلام كشعار، بل باعتباره شرطاً لبقاء المجتمع نفسه.

مذكرة إخطار
الدعوى رقم الأساس /٣٢٦٧/ ٢٠٢٥م
السيد: إبراهيم خليل أحمد
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٧
للنظر في الدعوى التي أقامها: خليل العلوش
بطلب: حجز احتياطي
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستُجرى بحقك الإجراءات القانونية.

سند تبليغ بالصحف
الرسمية صادر عن هيئة ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة
بالدعوى أساس/٨٦/ قرار /٢٦١٠/ لعام ٢٠٢٥
الجهة طالب التبليغ: أسعد السعيد بن شحادة
الجهة المطلوب تبليغها: سارة العمر-محي الدين العمر
خلاصة الحكم:
إلزام المدعي عليه خليل العمر بدفع مبلغ وقدره ١٦٣٠٠ ستة عشر وثلاثمائة دولار أمريكي للمدعي أسعد السعيد
إلزام المدعي عليه خليل العمر بدفع مبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف دولار تعويض للمدعي أسعد السعيد وإلزامه بالرسوم والمصاريف.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة إخطار
السيد: إبراهيم خليل أحمد
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٧
للنظر في الدعوى التي أقامها: خليل العلوش
بطلب: حجز احتياطي
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستُجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس /١١٧٨/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: بكور بكرو
والجهة المدعى عليها: غسان سالم-عدنان عثمان
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس /١١٨٤/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: جوان مراد
والجهة المدعى عليها: عبد الرحمن الخطيب
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس /١١٣٦/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: حسن الحسن بن محمد
والجهة المدعى عليها: عبد المجيد دياب
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس /١١٨٢/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: حسن المحمد
والجهة المدعى عليها: أحمد الحاج-أحمد المحمود
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى أساس /١١٩٨/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: جعفر بكر
والجهة المدعى عليها: خليف العلي المحمد- ريزان مرشيد
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/٢٢
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
الدعوى رقم الأساس /٦٤٩/ ٢٠٢٥م
السيد: حسين المحمد الاحمد بن زويع
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٢٥/١٢/١٤
للنظر في الدعوى التي أقامتها: أوس حبشو بن دره
بطلب: فسخ عقد بيع
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
الدعوى رقم الأساس /٣١٩٧/ ٢٠٢٥م
السيد: سمير سينو بن رشيد
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٧
للنظر في الدعوى التي أقامها: محمد الساير
بطلب: فسخ عقد بيع
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١٠٩٢/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: عبد جاسم الجاسم
والجهة المدعى عليها: ناديا حمود جنيدي
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس /١١٨٠/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: علاء عيد
والجهة المدعى عليها: إبراهيم الصليبي-خالد الصليبي-جنيد المصفى
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١٢٢٥/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: علي العبد الله
والجهة المدعى عليها: أحمد سلوم الظاهر
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس /١٢٠٠/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: عمار عصيدة
والجهة المدعى عليها: عمار شربو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/٢٢
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
الدعوى رقم الأساس /٢٨٧٢/ ٢٠٢٥م
السيد: فراس أحمد العبود
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٢٥/١٢/٢١
للنظر في الدعوى التي أقامتها: فضيلة محمد الخليف
بطلب: تفريق
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستُجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
الدعوى رقم الأساس /٣٥٦٦/ ٢٠٢٥م
السيد: ماهر عبد الله العطار
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٢٥/١٢/٢١
للنظر في الدعوى التي أقامتها: ميادة العوض
بطلب: نفقة زوجية وشقة سكنية
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستُجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١٠٩١/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى مصطفى
والجهة المدعى عليها: حماده محسن العبو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٧٦/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى معمو
والجهة المدعى عليها: شكري أوسو عيسو-يوسف حنان محمد-خليل أحمد إسماعيل - زهير منان رشو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس /١١٩١/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: فيصل المحمد
والجهة المدعى عليها: محمد المحمد
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس /١١٨٠/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: علاء عيد
والجهة المدعى عليها: إبراهيم الصليبي-خالد الصليبي-جنيد المصفى
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
الدعوى رقم الأساس /٣٥٦٦/ ٢٠٢٥م
السيد: ماهر عبد الله العطار
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٢٥/١٢/٢١
للنظر في الدعوى التي أقامتها: ميادة العوض
بطلب: نفقة زوجية وشقة سكنية
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستُجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١٠٩١/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى مصطفى
والجهة المدعى عليها: حماده محسن العبو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٧٦/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى معمو
والجهة المدعى عليها: شكري أوسو عيسو-يوسف حنان محمد-خليل أحمد إسماعيل - زهير منان رشو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم/٢٠٠٠/ ٢٠٢٥ إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
هيئة التنفيذ في الرقة:
تبليغ المنفذ عليه: مهند عواد
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: /٢٠٠٠/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١١٧٣/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: ولات معمو
والجهة المدعى عليها: بشير خليل سيدو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٧٦/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى معمو
والجهة المدعى عليها: شكري أوسو عيسو-يوسف حنان محمد-خليل أحمد إسماعيل - زهير منان رشو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
الدعوى رقم الأساس /٣٥٢٩/ ٢٠٢٥م
السيد: محمود خلف الخلف
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٧
للنظر في الدعوى التي أقامتها: منتهى العلي
بطلب: مسكن ونفقة
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١٠٩١/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى مصطفى
والجهة المدعى عليها: حماده محسن العبو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٧٦/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى معمو
والجهة المدعى عليها: شكري أوسو عيسو-يوسف حنان محمد-خليل أحمد إسماعيل - زهير منان رشو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس /١١٩١/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: فيصل المحمد
والجهة المدعى عليها: محمد المحمد
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة إخطار
الدعوى أساس/١٧٦٣/ قرار /٢٩٩٨/ لعام ٢٠٢٥
الجهة طالب التبليغ: نوال صالح الجوهر
الجهة المطلوب تبليغها: جاسم محمد العبد الله المعيوف
خلاصة الحكم: "."
مرفقة بصورة عن قرار الحكم
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١١٧٣/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: ولات معمو
والجهة المدعى عليها: بشير خليل سيدو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٨
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٧٦/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى معمو
والجهة المدعى عليها: شكري أوسو عيسو-يوسف حنان محمد-خليل أحمد إسماعيل - زهير منان رشو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١٥
ديوان العدالة الاجتماعية
بالطبقة.

كرة السلة بمقاطعة الجزيرة في عام ٢٠٢٥... البطولات الأنثوية تنتشي

روناهي/ قامشلو ـ منذ سنوات لم نشهد زخماً بالمباريات والبطولات الأنثوية لكرة السلة، والتي لأول مرة أخذت حيزاً أكبر من بطولات الرجال بمقاطعة الجزيرة وذلك في العام 2025.

ضمن العام ٢٠٢٥ تطور واقع لعبة كرة السلة من ناحية البطولات الأنثوية بشكلٍ مُلفت ناهيك عن النقلة النوعيةِ التي انطلقت منذ عدة أعوام، وهي قيام العديد من اللاعبات بالتحكيم بالبطولات لكلا الجنسين.

وفي هذا العدد نسرد بانوراما العام ٢٠٢٥ للعبة كرة السلة في مقاطعة الجزيرة، والتي كما ذكرنا فقد كانت مُنتشية من خلال المباريات والبطولات الأنثوية، كما شكلت لجنة فنية للعبة، ومثل كل عام مازال فريق الأساييش هو الأكثر اهتماماً بهذه اللعبة من النواحي كافة، مع بدء فريق برخدان هو الآخر بالوقوف بجدية على ملف لعبة كرة السلة والعمل على تنشيط هذه اللعبة كما السابق، وأيضاً فريق راين رياسية الذي يكافح الظروف الصعبة منذ سنوات ومازال متشبثاً بتنشيط هذه اللعبة في المنطقة.

وبهدف تنظيم اللعبة وتطويرها نحو الأفضل؛ قام مكتب الألعاب الجماعية بالمجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة بالاجتماع مع مجموعة من خبرات اللعبة، وذلك بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٧، بمقر المجلس الرياضي لمقاطعة الجزيرة الكائن بمدينة قامشلو، وتم مناقشة واقع لعبة كرة السلة وسُبل تطويرها، كما شُكلت لجنة فنية للعبة، وكانت على الشكل التالي:

ـ أيهم عزو
ـ رم جاجان
ـ هالة حمو
ـ علي فنو
ـ ثائر إبنية

وتهيداً للبطولات وبرعاية المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة وإشراف اللجنة الفنية للعبة بدأت بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٣١، دورة التحكيم للعبة كرة السلة (انتساب وترقية)، والتي أُقيمت ضمن الصالة الرياضية بمدينة قامشلو، وحاضر فيها كلاً من الكابتن: ثائر إبنية وباسل العباوي، وبمشاركة أكثر من ٤٠ حكمة وحكم، ومن يريدون الانتساب للمجال التحكيمي.

وبتاريخ ٢٠٢٥/٩/١، اختُتمت الدورة التحكيمية للعبة كرة السلة (انتساب وترقية)، مع اختبارات نظرية وعملية للمشاركين، وتم انتساب وترقية المشاركات والمشاركين بحسب نتائج الاختبارات في تلك الدورة، وما ميزها هو انضمام مجموعة جديدة من الفتيات والشباب للمجال التحكيمي في مقاطعة الجزيرة، بينما إليكم النقلة النوعيةُ التي انطلقت منذ عدة أعوام، وهي قيام العديد من اللاعبات بالتحكيم بالبطولات لكلا الجنسين، بالإضافة إلى البطولات التي أُقيمت هذا العام للعبة كرة السلة ولكلا الجنسين.

كثافة غير مسبوقة للمباريات والبطولات الأنثوية

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣، أُقيمت مباراة كرنفالية بين سيدات سردم لكرة السلة مع سيدات الجزيرة، وانتهت بفوز سيدات الجزيرة أُقيم اللقاء في صالة الحسكة في إطار دعم وتطوير الرياضة في شمال وشرق سوريا.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٧، أُقيمت مباراة كرنفالية بين سيدات الأساييش وسيدات الجزيرة في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٦، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من آذار من كل سنة، نظم اتحاد المرأة الشابة في قامشلو وهيئة الشباب والرياضة بمقاطعة الجزيرة بالتنسيق مع إدارة مدارس قامشلو فعاليات منوعة في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو، ومن ضمنها مباراة كرنفالية لكرة السلة جمعت بين سيدات الأساييش ومنتخب مدارس قامشلو وانتهت بفوز سيدات الأساييش بنتيجة ٢٧ نقطة مقابل ١٠ نقاط.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٤، ودياً التقت سيدات نادي الأساييش بكرة السلة مع سيدات الحسكة وانتهى اللقاء بفوز لسيدات الأساييش بنتيجة ٣٦ نقطة مقابل ٢٠ نقطة، وذلك في إطار التحضير للاستحقاقات ضمن العام ٢٠٢٥.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٥، برعاية من الشبيبة الثورية وبالتعاون مع المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة، أُقيمت بطولة لكرة السلة للسيدات استذكاراً للشهيدة "منيجة حيدر"، في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو، وبمشاركة أربعة فرق، البطولة كانت استذكاراً للشهيدة "منيجة حيدر" التي استشهدت بقصفٍ لطيران المحتل التركي أثناء تواجدها مع المناوبين في حماية سد المقاومة والشهداء "سد تشرين"، وذلك في شهر كانون الثاني الماضي.

والبطولة بدأت بمباراة افتتاحية وفازت فيها سيدات الأساييش على سيدات برخدان بنتيجة ٧٢ نقطة مقابل ١٤ نقطة، بينما في المباراة الثانية فازت سيدات الشبيبة الثورية على ناشئات الأساييش بنتيجة ٢٠ نقطة مقابل ١٢ نقطة، ولتجمع المباراة النهائية بين سيدات الأساييش وسيدات الشبيبة الثورية، وكانت السيطرة فيها لسيدات الأساييش واللواتي حسمن لمصلحتهن المباراة بنتيجة ٥٢ نقطة مقابل ١٧ نقطة، وليتوّجن بكأس البطولة في مراسم جرت بعد نهاية المباراة وبحضور ممثلين عن عائلة الشهيدة وعن الشبيبة الثورية والمجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة، وتم توزيع الجوائز الفردية والجماعية للحكام واللاعبات والفريقين اللذين وصلا للمباراة النهائية.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٩، انطلقت منافسات بطولة الواعدات لمواليد ٢٠١١، وما فوق وبمشاركة ستة فرق قُسمت على مجموعتين.

وبعد استحواذ الفرق الأنثوية لنادي الأساييش لكرة السلة على الألقاب كافة في لعبة كرة السلة، وبعد سبع سنوات استطاع أخيراً فريق راين من الدراسية كسر القاعدة وخطف لقب بطولة الواعدات من القلعة البيضاء والذي كان تمثله لاعبات الأساييش.

وأُقيمت المباراة النهائية لبطولة الواعدات لكرة السلة في مقاطعة الجزيرة بين فريقي القلعة البيضاء وراين من الدراسية، وذلك في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو.

المباراة طغت عليها الخشونة وحصلت العديد من الإصابات من لاعبات كلا الفريقين، ولكن في الوقت نفسه؛ كانت نديّة وقوية، ولكن كانت الأفضلية واضحة للاعبات فريق راين اللواتي كسبن اللقاء بنتيجة ٣٣ نقطة مقابل ٢٧ نقطة، وليفرنّ باللقب وبجدارة.

بينما كانت مراسم التتويج على الشكل التالي:

ـ كأس المركز الأول: فريق راين.
ـ كأس المركز الثاني: القلعة البيضاء.

نقاط. وجاء في المركز الثاني فريق برخدان بست نقاط، وفريق قامشلو بالمركز الثالث بثلاث نقاط. وفي المركز الرابع والأخير فريق الشهيد باران بدون نقاط.

بينما كانت مراسم التتويج على الشكل التالي:

كأس المركز الأول: فريق القلعة البيضاء.
كأس المركز الثاني: فريق برخدان.
الفريق الثالث: فريق الشهيد باران.
الجوائز الفردية:
أفضل لاعبة: أحمد الصالح - القلعة البيضاء.
أفضل مسجل: عبد المجيد داوود - برخدان.
أفضل لاعبة مسجلة: شيرين معيش فريق راين
أفضل لاعبة واعدة: هيلين رسول فريق قامشلو.

علماً هذه البطولة هي الأولى من نوعها تقام في مقاطعة الجزيرة للواعدات، وبرزت فيها العديد من المواهب التي تحتاج للصقل والاهتمام كي يبدعن مع أندية المنطقة على مستوى المقاطعة وسوريا ككل.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٦، انطلقت بطولة مقاطعة الجزيرة لكرة السلة للرجال في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو، بمشاركة أربعة فرق: قامشلو ـ برخدان ـ القلعة البيضاء ـ الشهيد باران.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٠، اختُتمت منافسات دوري كرة السلة للرجال في مقاطعة الجزيرة بالصالة الرياضية في مدينة قامشلو، بلعب الجولة الثالثة والأخيرة، حيث فاز فريق قامشلو على فريق الشهيد باران بنتيجة ٦٥ نقطة مقابل ٤٥ نقطة، أما المباراة الختامية من الدوري والتي نتيجتها هي الحاسمة لهوية البطل فقد انتهت بفوز فريق القلعة البيضاء بنتيجة ٧٤ نقطة مقابل ٤٩ نقطة، وليتوّج بلقب الدوري الذي جاء بمشاركة أربعة فرق.

وجاء ظفر فريق القلعة البيضاء بلقب الدوري بعد فوزه في مبارياته الثلاث في الدوري على فريق قامشلو والشهيد باران وبرخدان وليتصدّر برصيد تسع نقاط. وجاء في المركز الثاني فريق برخدان بست نقاط، وفريق قامشلو بالمركز الثالث بثلاث نقاط. وفي المركز الرابع والأخير فريق الشهيد باران بدون نقاط.

بينما كانت مراسم التتويج على الشكل التالي:

كأس المركز الأول: فريق القلعة البيضاء.
كأس المركز الثاني: فريق برخدان.
الفريق الثالث: فريق الشهيد باران.
الجوائز الفردية:
أفضل لاعبة: شيرين معيش فريق راين
أفضل لاعبة مسجلة: رويا مصطو فريق القلعة البيضاء
أفضل لاعبة واعدة: هيلين رسول فريق قامشلو.

علماً هذه البطولة هي الأولى من نوعها تقام في مقاطعة الجزيرة للواعدات، وبرزت فيها العديد من المواهب التي تحتاج للصقل والاهتمام كي يبدعن مع أندية المنطقة على مستوى المقاطعة وسوريا ككل.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٦، انطلقت بطولة مقاطعة الجزيرة لكرة السلة للرجال في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو، بمشاركة أربعة فرق: قامشلو ـ برخدان ـ القلعة البيضاء ـ الشهيد باران.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٠، اختُتمت منافسات دوري كرة السلة للرجال في مقاطعة الجزيرة بالصالة الرياضية في مدينة قامشلو، بلعب الجولة الثالثة والأخيرة، حيث فاز فريق قامشلو على فريق الشهيد باران بنتيجة ٦٥ نقطة مقابل ٤٥ نقطة، أما المباراة الختامية من الدوري والتي نتيجتها هي الحاسمة لهوية البطل فقد انتهت بفوز فريق القلعة البيضاء بنتيجة ٧٤ نقطة مقابل ٤٩ نقطة، وليتوّج بلقب الدوري الذي جاء بمشاركة أربعة فرق.

وجاء ظفر فريق القلعة البيضاء بلقب الدوري بعد فوزه في مبارياته الثلاث في الدوري على فريق قامشلو والشهيد باران وبرخدان وليتصدّر برصيد تسع نقاط. وجاء في المركز الثاني فريق برخدان بست نقاط، وفريق قامشلو بالمركز الثالث بثلاث نقاط. وفي المركز الرابع والأخير فريق الشهيد باران بدون نقاط.

بينما كانت مراسم التتويج على الشكل التالي:

كأس المركز الأول: فريق القلعة البيضاء.
كأس المركز الثاني: فريق برخدان.
الفريق الثالث: فريق الشهيد باران.
الجوائز الفردية:
أفضل لاعبة: أحمد الصالح - القلعة البيضاء.
أفضل مسجل: عبد المجيد داوود - برخدان.
أفضل لاعبة مسجلة: رويا مصطو فريق القلعة البيضاء
أفضل لاعبة واعدة: هيلين رسول فريق قامشلو.

علماً هذه البطولة هي الأولى من نوعها تقام في مقاطعة الجزيرة للواعدات، وبرزت فيها العديد من المواهب التي تحتاج للصقل والاهتمام كي يبدعن مع أندية المنطقة على مستوى المقاطعة وسوريا ككل.

الأساييش يحمي اللعبة من الاندثار

ومازال فريق الأساييش يكافح لاستمرار لعبة كرة السلة وخاصةً على صعيد الفئات العمرية ولكلا الجنسين، وفي سياق بانوراما هذا العام كم نشرنا ضمنها بأن المباريات الكرنفالية ومعظم الألقاب كانت لفرقها، بحيث من جانبها إدارة الأساييش نظمت بطولتين للعبة على صعيد فرقها التي تنشط في كرة السلة، بالإضافة لتخريج أكثر من مئة لاعبة ولاعب من مختلف الفئات العمرية هذا الموسم، وكانت البطولات وموعد انتهاء الموسم الصيفي للمدارس وفق التواريخ الذي سنردفها آتياً، علماً المدرسة مستمرة على مدار السنة وبطلب من أهالي المتدربات والمتدربين، وإليكم أبرز نشاطات نادي الأساييش:

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٣، انطلقت منافسات دوري الشهيدة هفرين خلف للواعدات برعاية نادي الآساييش بالتنسيق مع المجلس الرياضي في مقاطعة الجزيرة، وبمشاركة ستة فرق وهي:

الشهيدة هفرين خلف - الشهيد جمعة بافي طيار - الآساييش - القلعة البيضاء - الشهيد عمر - آرسيل.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٩، القلعة البيضاء تتوّج بلقب بطولة الشهيدة هفرين خلفاً للواعدات بكرة السلة بعد فوزه على فريق الآساييش بفارق نقطتين فقط ٣٥ نقطة مقابل ٣٣ نقطة،

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨، انطلقت بطولة التنشيطية لكرة السلة للواعدين مواليد ٢٠١١ وما فوق التي نظم إدارة الآساييش بالتنسيق مع المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة،

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٠، الآساييش يتغلّب على القلعة البيضاء بـ٣٦ مقابل ٣٢ نقطة ويتوج بالمركز الأول في البطولة التنشيطية لكرة السلة للواعدين مواليد ٢٠١١ وما فوق،

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٣، بأجواءٍ كرنفالية تم اختتام الموسم الصيفي لمدرسة نادي الآساييش لكرة السلة للفئات العمرية، وذلك في ملعب كرة السلة الكائن ضمن استاد شهداء ١٢ آذار بقامشلو، وبتتويج أكثر من ١٠٠ لاعبةً ولاعباً، علماً المدرسة مستمرة على مدار السنة

أفضل ناشئ: محمد فرهاد خلف - قامشلو
أفضل واعد: زين العابدين بكر - قامشلو

وهذا الدوري كان الأول الوحيد هذا العام لفئة الرجال في مقاطعة الجزيرة، وكان بنظام اللعب من مرحلة واحدة وبطريقة الدوري، والحائز على أكثر عدد من النقاط يحقق اللقب.

الأساييش يحمي اللعبة من الاندثار

ومازال فريق الأساييش يكافح لاستمرار لعبة كرة السلة وخاصةً على صعيد الفئات العمرية ولكلا الجنسين، وفي سياق بانوراما هذا العام كم نشرنا ضمنها بأن المباريات الكرنفالية ومعظم الألقاب كانت لفرقها، بحيث من جانبها إدارة الأساييش نظمت بطولتين للعبة على صعيد فرقها التي تنشط في كرة السلة، بالإضافة لتخريج أكثر من مئة لاعبة ولاعب من مختلف الفئات العمرية هذا الموسم، وكانت البطولات وموعد انتهاء الموسم الصيفي للمدارس وفق التواريخ الذي سنردفها آتياً، علماً المدرسة مستمرة على مدار السنة وبطلب من أهالي المتدربات والمتدربين، وإليكم أبرز نشاطات نادي الأساييش:

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٣، انطلقت منافسات دوري الشهيدة هفرين خلف للواعدات برعاية نادي الآساييش بالتنسيق مع المجلس الرياضي في مقاطعة الجزيرة، وبمشاركة ستة فرق وهي:

الشهيدة هفرين خلف - الشهيد جمعة بافي طيار - الآساييش - القلعة البيضاء - الشهيد عمر - آرسيل.

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٩، القلعة البيضاء تتوّج بلقب بطولة الشهيدة هفرين خلفاً للواعدات بكرة السلة بعد فوزه على فريق الآساييش بفارق نقطتين فقط ٣٥ نقطة مقابل ٣٣ نقطة،

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨، انطلقت بطولة التنشيطية لكرة السلة للواعدين مواليد ٢٠١١ وما فوق التي نظم إدارة الآساييش بالتنسيق مع المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة،

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٠، الآساييش يتغلّب على القلعة البيضاء بـ٣٦ مقابل ٣٢ نقطة ويتوج بالمركز الأول في البطولة التنشيطية لكرة السلة للواعدين مواليد ٢٠١١ وما فوق،

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٣، بأجواءٍ كرنفالية تم اختتام الموسم الصيفي لمدرسة نادي الآساييش لكرة السلة للفئات العمرية، وذلك في ملعب كرة السلة الكائن ضمن استاد شهداء ١٢ آذار بقامشلو، وبتتويج أكثر من ١٠٠ لاعبةً ولاعباً، علماً المدرسة مستمرة على مدار السنة

٥٣ طفلاً مهجراً محرومون من التعليم في مركز الإيواء بفوج طرطب

قامشلو/ دعاء يوسف ـ في فوج طرطب الذي تحول مركز إيواء لمهجّري عفرين القادمين من الشهباء والشيخ مقصود، تتواصل أزمة حرمان عشرات الأطفال حقهم في التعليم منذ أكثر من عامين، ولا وجود لمدرسة قريبة، وغياب الاستجابة للمطالب المتكررة التي رفعتها العائلات والجهات الإدارية المحلية إلى المؤسسات المعنية.

في ظل ظروف التهجير المستمرة وتكرار موجات التهجير القسري، يواجه أطفال مهجّري عفرين المقيمين في فوج طرطب أزمة تعليمية متفاقمة، لانقطاعهم عن الدراسة ولا وجود لمدرسة قريبة تستقبلهم، ومع مرور أكثر من عامين دون حلول عملية، تتزايد شكاوى الأهالي والإدارة المحلية من استمرار حرمان عشرات الأطفال حقهم في التعليم، وسط أعباء مادية وأمنية تحول دون وصولهم إلى المدارس المتاحة خارج مركز الإيواء.

حرمان تعليمي مستمر

وبهذا الخصوص، بينت إدارة كومين الشهيدة عفرين في فوج طرطب "حليمة يوسف"، لصحيفتنا "روناهي"، إن عدد العائلات المقيمة في الفوج ٩٢ عائلة، ومنذ العام الماضي تُبذل محاولات لافتتاح مدرسة داخل مركز الإيواء أو في محيطه القريب.

وأوضحت، أن هذه المحاولات شملت التواصل مع منظمات إنسانية ومؤسسات تربوية رسمية، حيث قدمت وعود عديدة بتأمين الدعم اللازم، إلا أن تلك الوعود لم تُترجم إلى خطوات عملية حتى الآن.

وحسب "حليمة" يوجد في الفوج ٥٣ طالباً وطالبة من الصف الأول حتى الصف السادس حُرموا من التعليم بشكل كامل، إضافة إلى طلاب من المرحلتين الإعدادية والثانوية.

وأشارت، إلى أن محامين وممثلين عن منظمات زاروا المكان واطلعوا على الواقع، إلا أن الوضع لم يتغير، ولم يتم إيجاد مدرسة لهم، رغم رفع كتب رسمية متعددة إلى الجهات المختصة، من بينها مجلس عفرين ومديرية التربية.

ولفتت حليمة، إلى أن المشكلة لا تقتصر فقط على غياب المدرسة، بل تتفاقم بسبب عدم توفر وسائل نقل آمنة وقريبة؛ "لا توجد مدرسة قريبة من مركز الإيواء، والطريق المؤدي إلى المدارس البعيدة غير آمنة للأطفال خاصة مع انعزال المنطقة نسبياً، وأن الأهالي يخشون إرسال أطفالهم لمسافات طويلة، خصوصاً أن معظمهم في سن صغيرة، كما أن العديد من العائلات لا تملك القدرة المادية لتأمين مواصلات يومية أو استئجار حافلات نقل بشكل شهري"، وأوضحت، إن طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية كانوا في السابق ١٦ طالباً، إلا أن العدد انخفض إلى ١٥ بعد أن اضطرت إحدى العائلات إلى سحب أبنائها من متابعة الدراسة لعدم قدرتها على تحمل التكاليف، ويُجبر

حليمة يوسف

الطلاب الذين ما زالوا يداومون على دفع مبلغ ١٣٢ ألف ليرة سورية شهرياً عن كل طالب مقابل النقل، وهو مبلغ يفوق قدرة العديد من الأسر، لا سيما تلك التي لا يوجد فيها معيل أو مصادر دخلها محدودة؛ "يوجد عائلات ترسل ثلاثة أطفال إلى المدرسة وتتحمل أعباء مالية كبيرة، مهددة بحرمان أبنائها من التعليم في حال عدم قدرتها على الدفع، وأن بعض العائلات أبلغت إدارة الكومين بأنها لن تتمكن من تسديد تكاليف النقل خلال الشهر الحالي، ما يعني انقطاع أطفالها عن الدراسة".

وفيما يتعلق بإمكانية إيجاد حل محلي، أكدت حليمة، على وجود بناء داخل الفوج يصلح ليكون مدرسة صغيرة، إلا أنه غير مجهز، ويحتاج إلى أبواب ونوافذ وألواح تعليمية؛ "لا يطالب الأهالي بتجهيزات استعدادهم لتعليم الأطفال على الأرض في حال تم فرش المكان وتأمين الحد الأدنى من المستلزمات من لوح وأبواب، وتدفئة".

كما أشارت، إلى توفر كوادر تعليمية داخل مركز الإيواء، من بينها معلمتان تعملان حالياً في مدارس أخرى، إضافة إلى طالبات جامعيات قادرات على تقديم الدروس، ما يلغي الحاجة إلى جلب معلمين من خارج المنطقة.

وتابعت حليمة؛ "تركز المطالب فقط على تجهيز المكان وافتتاح المدرسة، ولو بنظام نصف دوام أو صفوف مؤقتة، فالأطفال منقطعون عن الدراسة منذ عامين، وبعضهم لم يتعلم حتى أساسيات القراءة والكتابة"، مضيفةً، أن المراجعات والكتب الرسمية التي رُفعت حتى الآن لم تلقَ أي رد، رغم تكرارها.

مطالب بلا استجابة

ومن جانبها، تحدثت "مزكين عارف إيبو"، وهي أم لأربعة أطفال، معاناتها مع التعليم، مبينةً، أن إبنها الأكبر البالغ من العمر ١٨ عاماً، حُرم من إكمال دراسته، فيما تابع ابنتها البالغة ١٧ عاماً دراستها في الصف الحادي عشر، وابنها الأخر في الصف الثامن، بينما حُرم طفلها الأصغر من الذهاب إلى المدرسة لعدم قدرتها على دفع تكاليف النقل، وأشارت، إلى أن طفلها الصغير في سن الصف السادس، لكنه لم يذهب إلى المدرسة منذ سنتين.

وتطرقت مزكين، إلى التكاليف الدراسية الصعبة؛ "يصل إجمالي المصروف الشهري لولدين فقط إلى نحو ٤٠٠ ألف

مزكين عارف إيبو

ليرة سورية، تشمل الطعام والقرطاسية والأقلام ومصاريف النقل، إضافة إلى وجود شخص عاجز في المنزل يحتاج إلى مصروف خاص"، مضيفةً؛ "فأنا أدرك أهمية تعليم ابني الصغير، لكن لا أملك الإمكانات لإرساله إلى المدرسة".

وتابعت؛ "بشكل بقاء الأطفال في المنزل أو في الشارع دون تعليم خطراً على مستقبلهم، خاصة في ظل انتشار الهواتف المحمولة وغياب أي بدائل تربوية"، وشددت مزكين؛ "بعد حرمان جيل كامل من التعليم بلغته الأم أو من التعليم بشكل عام أمر مرفوض، نطالب بافتتاح مدرسة قريبة تضمن حق الأطفال في التعلم".

فراس عبد الله

وبدوره، قال "فراس عبد الله"، وهو والد لأربعة أطفال من الصفوف الخامس والرابع والثالث، إضافة إلى طفلة في الصف الأول؛ "إن عائلته هجرت من عفرين إلى الشهباء، حيث كان الأطفال يلتحقون بالمدارس، قبل أن ينتقلوا لاحقاً إلى قامشلو، ثم إلى فوج طرطب".

وأكد، أنه تقدم بعدة شكاوى إلى المجلس ومديرية التربية؛ "منذ شهرين تم توزيع لباس مدرسي (صدريات) دون أن يُستكمل أي إجراء آخر، ولم يتم افتتاح مدرسة حتى الآن".

وأضاف عبد الله؛ "مستقبل الأطفال أصبح مجهولاً، والعائلات التي حُرمت سابقاً من التعلم بلغتها الأم لا ترغب في أن يتكرر الأمر مع أبنائها، ونطالب إدارة التربية بتحمل مسؤولياتها تجاه الأمر".

ويرى "فراس عبد الله"، أن الكثير من اللجان تزور الفوج بين الحين والآخر، وتقدم وعوداً دون تنفيذ، ما يزيد حالة الإحباط لدى الأهالي.

أطفال تحلم بعودة المدارس

أما الأطفال أنفسهم، فيعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الدراسة، وهذا ما بينه الطفل "حكمت عبد الله"، القادم من الشهباء إلى الطبقة والمقيم في

حكمت عبد الله

فوج طرطب، إنه في الصف الخامس لكنه لم يدرس منذ سنتين، ويريد العودة إلى المدرسة وتعلم لغته الأم، إلا أن عدم وجود

نعيمة فراس

مدارس قريبة يحول دون ذلك؛ "لا أرغب في البقاء في المنزل دون تعليم".

وتشاركه الرأي الطفلة "نعيمة فراس"، وهي طالبة في الصف الثالث؛ "أريد التعلم والعودة إلى الصفوف الدراسية من جديد، بعد انقطاع طويل".

وفي ختام هذه الشهادات الحية من فوج طرطب، تتقاطع مطالب الأهالي والإدارة المحلية في فوج طرطب حول ضرورة التدخل العاجل لافتتاح مدرسة مؤقتة أو دائمة داخل مركز الإيواء أو بالقرب منه، وتجهيز الحد الأدنى من المستلزمات التعليمية.

وأكد الأهالي أن استمرار الوضع الحالي يعني حرمان عشرات الأطفال حقاً أساسياً، وتركهم خارج العملية التعليمية للعام الثاني على التوالي، دون وجود بدائل أو حلول واضحة في الأفق.

تنمية فكرية

"القيمة الظاهرة ÷ الرفض الباطني = ما وراء الفكر لإنجاز المرغبة الفكرية"

د. هاجار رستم
ملا شحمو

لكي تُنجَزَ الرّغبة الفكرية، علينا السّير وفق خطّي المعادلة لضمان سلامة وجودنا فضلاً عن المعرفة الجوهريّة فيما يجب علينا فعله.

كم من الأفكار نظهر لها قيمة على الرّغم من رفض باطننا إيّاها! بيد أنّ الحفاظ على أمان ذلك الباطن فرض علينا العمل على تلك القيمة الظاهرة كونها مفتاح الأمان لسلامته. وهذا ليس باستسلام، ولكنّه قوّة مخفيّة لم يحن بزوغها بعد.

هذه المعادلة تجعلك تتعلّم كيفيّة الرّبط بين مناسبة الوقت، وطرح الفكرة بمنهجيّة أكثر تأثيراً، وقبولاً.

فقد لا يعني منحك الفكرة قيمةً ما، أنّها صالحة، ولكن يبرز الرّفض الباطني لنور الفكرة التي ستزهر عبر القيمة. فانظروا إلى ذلك البزوغ الذي يتمتّع بالحكمة في كيفيّة التّأثير في الصّورة العامّة لفكرك، ومظهرك الفكريّ.

لن تتمكّن أيّة فكرة من اختراق مفاهيمك طالما أنت اتّخذت هذه المعادلة مخبراً لتحليل تلك الأفكار، ومن جهة أخرى، لا تتّخذ الرّفض مبدأً، وإنّما اتّخذه فكراً معرفيّاً.

ويُذكّر هنا، أنّنا لسنا بصدد أحد مفاهيم المشاطرة، إذ إنّ غايتنا هي الولوج في المعارف، ولكي يتوضّح لدينا مفهوم الرّفض الباطنيّ أكثر، إليكم هذا المثال: «البحر يرحّب بالسّباحين، وبقدر مهارة أحدهم في السّباحة يتمكّن من الاستمرار مدّةً أطول، ولكنّ باطن البحر يحاول إغراقك، أو إتعابك نتيجة رفضه لوجودك على سطحه، فيسعى إلى أن يلتهمك، أو يرميك إلى خارجه، والشّبب هو أنّك لست بمستوى مجاراته أو الغوص فيه».

وهكذا أيضاً عند الإنسان، إذ إنّ القوّة الحقيقيّة تكمن في الإنسان الحقيقيّ الذي في داخلك، وهو المؤثّر، وليس المتأثّر، ومهما حاولت الظّهور بالمعرفة، أو امتلاك بعض المعلومات، أو الإيمان بفكرة معيّنة، فلن تتفوّق على قدرة ذلك الحقيقيّ (علماً أنّ المقصود هنا ليس العقل الباطن أو اللّاواعي).

فمفهوم الإنسان الفعليّ -إن جاز التّعبير- هو ذلك الإنسان الذي يقع بين مصنع الضّمير ومتجر الفكر، أمّا الإنسان الحقيقيّ غير الملموس أو المحسوس، فهو المتيقّظ دائماً للحقّ والحقيقة، وهو الذي يكمن في الخيط الرّابط بين القلب والفكر، وهو (المحبر)، فكلّما ازدادت الاستطاعة والرؤية لتلك المسافة، والتحكم، ثمّ الانطلاق منها، كلّما كانت قوة التّأثير أكثر ظهوراً، ومنطلق التّوجيه أكثر قبولاً ومعقوليّةً.

أدركتم الآن أين يكمن الرّفض الباطني؟ (إنّه هنا).

أمّا القيمة الظّاهرة (التّرزين)، فهو الشّكل المعرفيّ، وفي المقابل تكون الأناقة الجوهرَ المعرفيَّ، والتّرزين هو الشّكل البرّاق، وهو التّصنّع، وكذلك التّجمّل، أو حبّ الظّهور الخالي من الجوهر والقيمة.

فكأنّنا أمام شكلين معرفيّين، أو فكرتين مختلفتين لصورة واحدة؛ فهل ستظهر الصّورة الأمّ في ظل تداخل هاتين الفكرتين، أم ستكون أمام حالة مزاجية (سلوك نابض، أيْ خلق التّوازن للفكر وفق معطيات الواقع أو المسار)؟

وهذا التّداخل بين القيمة الظّاهرة، والرّفض الباطنيّ لإبْراز الرّنمة الفكرية أشبه بذلك النّابض وحركته، والذي لن تدوم قوة دَفْعِه إلى الأبد لهذا التّأرجح بين القيمة والرّفض.

فقد بدا واضحاً الآن مفهوما: القيمة الظّاهرة، والرّفض الباطنيّ بعد هذا الشّرح، والذي بيّن كيفيّة توظيفهما في حياتكم الفكريّة.

فالحياة الفكرية، هي الزّمن الذي نعيشه، وفيما عداها نتحول إلى أدوات مستهلكة، حتى إنّ مخرجاتنا لا تسمّى إنتاجاً بالمعنى الصّحيح للمصطلح، بل هو استهلاك طالما أنّ غيرنا يصنع أفكارنا، فلا تخدع فكرك أبداً، وإنّما احترم وجوده داخلك.

كونفرانس السلام والمجتمع الديمقراطي الدولي يشيد بالدور المحوري للقائد عبد الله أوجلان

مركز الأخبار ـ شدد البيان الختامي لكونفرانس السلام والمجتمع الديمقراطي الدولي، الذي عُقِد يومي السادس والسابع من كانون الأول 2025، بالدور القيادي للقائد عبد الله أوجلان، معتبرين أنه ليس ممثلاً للشعب الكردي فحسب، بل فاعل أساسي في مسار السلام والتحول الديمقراطي في تركيا، والشرق الأوسط.

وأكد البيان في نصه، على حاجة تركيا إلى عقد اجتماعي ديمقراطي جديد يشمل جميع الشعوب على أساس المواطنة المتساوية، بما يضمن القضاء على دوافع العنف.

وأشاد البيان، بالدور القيادي والمحوري للقائد عبد الله أوجلان، في عملية السلام لأنه ليس ممثلاً للشعب الكردي فحسب، بل فاعل أساسي للسلام والتحول الديمقراطي في تركيا، والشرق الأوسط، في ظل تصاعد النزعات الاستبدادية والفاشية في العالم.

وجاءت الاستنتاجات والتوصيات التي خلُص إليها الكونفرانس، خلال يومين من النقاشات على الشكل التالي:

١ـ رفض جميع أشكال العنف والكفاح المسلح، والتأكيد على أن السلام الدائم يتحقق عبر الحوار والتفاوض، كما شدد المشاركون على ضرورة أن تلعب النساء دوراً أكثر فاعلية في مفاوضات السلام، وفق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥،

٢ـ التأكيد على الحاجة الماسّة إلى تحوّلٍ قانوني في إطار جهود حلّ النزاعات، حيث إن تركيا تحتاج إلى عقد اجتماعي ديمقراطي جديد، يضم الجميع على أساس المواطنة المتساوية،

٣ـ الاستفادة من تجارب جنوب إفريقيا وإيرلندا والباسك وكتالونيا، واستبدال المفاهيم المركزية الجامدة بمقاربات تعزز المشاركة المجتمعية وتحدّ من العنف، وتعزيز الإدارة المحلية واللامركزية في تركيا وسنّ القوانين الداعمة لها،

٤ـ وحتى يتحقق "الحق في الأمل" دعا المشاركون إلى إتاحة الوصول إلى أعمال القائد عبد الله أوجلان، الفكرية وتمكين الأكاديميين والمثقفين من التواصل معه، والتأكيد على ضرورة إنهاء العزلة في جزيرة إمرالي، وحُوّلها من رمز للعزلة إلى بوابة للسلام، وحضوا على الترتيبات القانونية بما يتيح الحق في الأمل وإطلاق سراح القائد عبد الله أوجلان،

٥ـ الدعوة إلى إنشاء آليات للمصارحة المجتمعية، والبحث عن الحقيقة والمصالحة، مع التأكيد على أهمية دور اللجنة، والدعوة لتأسيس "لجنة السلام الاجتماعي وتركيا الديمقراطية"،

٦ـ اقتراح تنظيم "كونفرانس السلام والديمقراطية" على المستوى الوطني عام ٢٠٢٦، بمشاركة مختلف شرائح المجتمع في تركيا،

٧ـ اعتبار الكونفرانس خطوةً أولى نحو تأسيس المنتدى الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي، الذي سيعقد سنوياً، مع ضرورة استمرار العمل في هذا الإطار.

ولفت البيان، إلى الموقف الإيجابي للبرلمان الأوروبي، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور أكثر فاعلية وبنّاء في دعم مسار السلام، سواء من خلال الوساطة أو الضمانات، وبالتوافق مع جميع الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بمستقبل السلام والتحول الديمقراطي في تركيا، شدد البيان، على أن ضمان حرية جميع المعتقلين السياسيين، بما في ذلك القائد عبد الله أوجلان، والموقوفين في قضية كوباني، يشكل ضرورة تاريخية وقانونية،

وأوضح البيان: إن "العزلة المستمرة منذ أكثر من ٢٦ عاماً تتناقض مع القوانين الوطنية والدولية، مطالبين تركيا بالالتزام الكامل بواجباتها في مجال حقوق الإنسان".

واختتم البيان: إن "هذا الإعلان يمثل خطوة تاريخية على طريق السلام الدائم، وعلى جميع الأطراف تحمّل مسؤولياتها، بما يؤدي لنجاح العملية، والعمل على بناء مجتمع ديمقراطي شامل ومستقر".

الذكرى العاشرة لـ«مسد».. إصرار على الانتصار وحماية مكتسبات شعوب المنطقة

الحسكة/ محمد حمود - في أجواءٍ مليئة بالرمزية التاريخية والأمل في مستقبلٍ ديمقراطي، نظم مجلس سوريا الديمقراطية "مسد" احتفالية في صالة شتو بالحسكة، بشمال وشرق سوريا، للاحتفاء بالذكرى العاشرة لتأسيسه، والتي تتزامن مع الذكرى الأولى لسقوط نظام البعث الذي انهار في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤،

شهدت الاحتفالية حضوراً واسعاً من ممثلي الأحزاب السياسية، والتنظيمات النسائية والشبابية، وقوى المجتمع المدني، وممثلي الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية، إلى جانب شيوخ عشائر عربية وكردية، ما يعكس التنوع الاجتماعي والسياسي الذي يميز المنطقة.

الإلامركزية شرط سوريا الديمقراطية

بدأت الاحتفالية، بالوقوف دقيقة صمت، إجلالاً لأرواح الشهداء، ثم ألقت الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي في مقاطعة الجزيرة، "فيفيان بحو" كلمةً، رحبت في بدايتها بالضيوف، ووصفت المناسبة بأنها ليست مجرد ذكرى زمنية، بل قياس لحجم التضحيات التي قدمتها شعوب المنطقة، بدمائها وإصرارها على بناء نموذج ديمقراطي جديد،

وأكدت: إن "عشر سنوات من عمر «مسد» لم تكن تجربة سياسية عابرة، بل مساراً لإعادة الاعتبار للإنسان السوري، وكتابة صفحة جديدة في تاريخ البلاد بعيداً عن القوة والسلاح، وبإرادة الشعوب الحرة".

وأشارت، فيفيان بحو في نهاية حديثها، إلى أن سقوط النظام البائد، أثبت فشل من ظن نفسه مالكاً لسوريا، في كسر إرادة الشعوب، مضيفةً إن "مسد" نجح رغم التحديات في بناء مشروع ديمقراطي يقوم على التنوع والعدالة الاجتماعية، يضع المرأة في الصفوف الأولى، ويمنح الشباب دوراً تشاركياً، ويكفل للشعوب والمكونات إدارة شؤونها الذاتية".

ثم ألقت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى "قره مان"، كلمةً، هنأت فيها السوريين بالذكرى العاشرة لتأسيس المجلس، وبالذكرى الأولى لسقوط النظام، ثم تحدثت عن المنجزات التي حققها "مسد" خلال عقد من النضال، في ظل مرحلة معقدة شهدت حروباً وصعود مجموعات إرهابية، مشيرةً إلى "أن المجلس كان استجابةً وطنية لإنقاذ سوريا وفتح أفق لحل سياسي شامل".

ولفتت: إن "مسد"، حمّل مشروع سوريا الديمقراطية التعددية اللامركزية، كممارسة سياسية حقيقية، لا كشعارٍ فارغ، وإن وحدة السوريين هي الأساس لبناء المستقبل، وشددت على أن اللامركزية شرط أساسي للاستقرار، وأن الإدارة الذاتية تمثل مشروعاً وطنياً يمكن تعميمه على سوريا كلها.

وحذرت الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى قره مان، في ختام كلمتها، من أن المرحلة الانتقالية تواجه خيارين، "أما بناء دولة عادلة أو الانزلاق إلى الفوضى"، داعيةً القوى الوطنية إلى تحويل هذه اللحظة إلى انطلاقة نحو سوريا حرة ديمقراطية لا مركزية، تحمي حقوق الجميع.

من جانبه، ألقى الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، "حسين عثمان"، كلمة، في بدايتها هنأ "مسد"، والقوى المنضوية تحت سقفه، وعموم الشعب السوري، بهذه اللحظة التاريخية التي شكلت بداية مرحلة جديدة عنوانها الحرية والديمقراطية وبناء دولة عادلة".

وأشار؛ إلى أن "مسد انبثق في ظروفٍ صعبة من الحرب والتفكك، ليصبح مظلةً وطنية جامعة للإرادة الذاتية، يحتضن قوى متعددة ومتنوعة سورية، بهدف إقامة سوريا جديدة، تقوم على الشراكة واللامركزية، وتنهي حقبة الاستبداد والتهميش".

وفي نهاية كلمته، دعا الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية بشمال وشرق سوريا، "حسين عثمان"، جميع السوريين إلى توحيد الخطاب الوطني، مؤكداً أن "المسؤولية مشتركة، واللحظة تتطلب التقارب لا التباعد، لتحقيق مستقبل واعد".

اتفاق العاشر من آذار أساس سوريا الجديدة

لعل من أبرز لحظات الاحتفالية، كلمة القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، الذي هنأ فيها الشعب السوري بالذكرى الأولى لسقوط نظام البعث، مؤكداً أن "السقوط جاء نتيجة نضال طويل"، وأشار إلى أن اتفاق العاشر من آذار ٢٠٢٥، الذي وقّعه مع رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع، يجب أن يكون أساساً لسوريا الجديدة، وإن "مسد" تلتزم بالاتفاقية".

وتحدث عن تقدم المفاوضات، في المجالات العسكرية والأمنية، وتغيرات في مواقف الدول المجاورة التي لم تعد تعادي المنطقة كالسابق، مؤكداً، على ضرورة إدارة مدن مثل الحسكة ودير الزور والرقة ذاتياً، وفق مبدأ اللامركزية، وأن جميع الشعوب والمكونات يجب أن تنال حقوقها ضمن سوريا الجديدة، كما نصّ الاتفاق".

ودعا، إلى محاربة خطاب الكراهية والطائفية، ووصف دمج "قسد" في الجيش السوري الجديد، بأنه "مرحلة جديدة تحتاج إلى تغييرات مؤسساتية".

واختتم، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، بالإشادة بنضال "مسد" خلال العشر سنوات الماضية، ودوره الكبير في تأسيس سوريا الجديدة، كمظلةٍ سياسية لـ"قسد"، ولفت، بأن "سقوط النظام البعثي، الخطوة الأولى نحو سوريا الجديدة".

كما ألقت كلمات أخرى مُثلة عن مجلس المرأة السورية "رم إدريس"، التي هنأت "مسد" وأكدت على المنجزات العظيمة للمرأة في شمال وشرق سوريا؛ وكلمة عن المسار الديمقراطي السوري ألقتها "هيفاء محمود"، التي اعت لبناء سوريا حرة تحفظ حقوق الجميع؛ وكلمة تحالف تماسك، ألقتها "خبات محمد"؛ وكلمة مجلس الشباب الديمقراطي، ألقاها "سلمان نبهان".

ثم تم قراءة رسائل وبرقيات التهنئة، بعد ذلك، تم عرض سنفزيون عن نضال مجلس سوريا الديمقراطية، خلال عشر سنوات، اختُتمت الاحتفالية بتوزيع دروع تكريمية على عدد من منتسبي المجلس تقديراً لنضالهم.

يُذكر، أن مجلس سوريا الديمقراطية تأسس في ١٠ كانون الأول ٢٠١٥، في مدينة ديرك، كمظلة سياسية جامعة تهدف إلى حل الأزمة السورية عبر حوار وطني شامل، ودعم الإدارة الذاتية كحلٍّ لا مركزي لإنهاء الأزمة السورية.

تحضيرات لإطلاق «مهرجان كوباني الأدبي» بنسخته الثالثة

كوباني/ سلافا أحمد ـ تحت شعار "لأجل أدبٍ يصوغ مستقبلاً نيراً"، تستعد هيئة الثقافة في مقاطعة الفرات لإطلاق النسخة الثالثة من مهرجان كوباني الأدبي بنسخته الثالثة، في الثالث والعشرين من كانون الأول الجاري، في سعي منها لتعزيز وتطوير المشهد الأدبي والثقافي في المنطقة.

وستنظم فعاليات المهرجان بالتنسيق بين هيئة الثقافة ودار آفا للنشر، على خشبة مسرح مركز باقي خدو للثقافة والفن في مدينة كوباني.

دورة تحمل ذاكرة كاتبة رحلت وبقي أثرها

تحمل دورة هذا العام اسم الكاتبة الكردية الراحلة زيلان حمو، تخليداً لمسيرتها الإبداعية، التي تركت بصمة إنسانية وأدبية قيمة في الأدب الكردي، ومن المقرر أن يتضمن برنامج المهرجان ندوات ومحاضرات أدبية، وأمسيات شعرية، وحوارات ونقاشات وقراءات شعرية وقصصية، بمشاركة كتاب وشعراء من مختلف مناطق شمال وشرق سوريا، إلى جانب مسابقات شعرية وقصصية باللغة الكردية.

فيما سيشمل المهرجان أيضا معرض للكتب تشارك فيه دور نشر من داخل سوريا وخارجها.

وفي تصريح لصحيفتنا، أكدت الرئيسة المشتركة لهيئة الثقافة في مقاطعة الفرات، "رودين يوسف"، إن المهرجان يأتي ضمن المشاريع الثقافية المقررة لعام ٢٠٢٥، مشيرة إلى أن الهدف الرئيس هو "تطوير الثقافة المحلية عبر تنشيط الفعاليات الأدبية وخلق مساحة لقاء بين الأقلام الشابة والمبدعين المخضرمين".

فعاليات تمتد ثلاثة أيام... ومنبر يجمع الأدباء

وأضافت، إن فعاليات المهرجان ستستمر لمدة ثلاثة أيام، تتوزع بين محاضرات أدبية وجلسات قراءة قصصية وأمسيات شعرية مفتوحة للجمهور، مؤكدة أن المهرجان يشكل منصة لتعزيز التواصل بين الأدباء وتقديم نتاجاتهم بشكل مباشر للقراء.

وشددت "رودين يوسف" على أن تنظيم المهرجان يهدف قبل كل شيء إلى "تطوير الأدب الكردي وجمع الكتاب والمثقفين من مختلف مدن شمال وشرق سوريا"، معتبرة أن هذا الحدث الثقافي "رسالة واضحة للمثقفين بأن يتحملوا مسؤوليتهم في مواجهة محاولات طمس الهوية الثقافية للمنطقة".

ومع اقتراب موعد الافتتاح، تكثف اللجان التنظيمية أعمالها الفنية واللوجستية، بدءاً من تجهيز المسرح وبرنامج الجلسات، وصولاً إلى استقبال المشاركين، فيما يأمل القائمون على المهرجان أن تشهد دورة هذا العام حضوراً واسعاً من محبي الأدب، وأن تتحول الأيام الثلاثة إلى ملتقى ثقافي ينعش الذاكرة الإبداعية في كوباني.

مكتبة الطبقة.. إعادة تأهيل «قلب الثقافة» رغم التحديات

الطبقة/ عبد المجيد بدر - باشرت إدارة مركز الثقافة والفن في الطبقة وفريق من القراء والمتطوعين إعادة تأهيل المكتبة، وتنظيم أكثر من ١٧,٥٠٠ كتاب وإضافة لوحات جدارية جذابة، المبادرة جذبت الشباب وعشاق ومتابعي الحراك الثقافي، مع خطط لتفعيل الإعارة وإنشاء نادي القراء، لتصبح المكتبة منارة ثقافية نابضة بالمعرفة رغم التحديات السابقة.

أصبحت مكتبة مركز الثقافة والفن في مدينة الطبقة اليوم فضاءً نابضًا بالمعرفة والثقافة، يجمع القرّاء من مختلف الأعمار، بين الرفوف المنظمة واللوحات الجدارية الملونة، يجد الشباب والشابات مكانًا يثير شغفهم بالقراءة ويحفزهم على التفاعل مع الكتب والأنشطة الثقافية.

منذ انطلاق مشروع إعادة التأهيل في تشرين الأول ٢٠٢٥، تحوّل المكان تدريجيًا إلى نقطة التقاء للطلاب والباحثين والمهتمين بالثقافة، معززًا روح الابتكار والتجديد، لتصبح المكتبة تجربة يومية تُعيد تعريف العلاقة بين المجتمع والكتاب.

وتشير إدارة المركز إلى أن إعادة تنظيم المكتبة لم تكن خطوة شكلية، بل جاءت استجابة لرغبة حقيقية لدى سكان المدينة، لا سيما الشباب والشابات، في امتلاك فضاء معرفي يربطهم بالكتب ويحفزهم على البحث والقراءة، التحسينات الجديدة جعلت الوصول إلى المعرفة أكثر سهولة ومتعة، وعززت دور المكتبة كمكان للتعلم والتفاعل الثقافي، بعيدًا عن الروتين اليومي والاعتماد فقط على الوسائط الرقمية.

حديث حراس المعرفة

وفي هذا السياق؛ أوضح الإداري في مركز الثقافة والفن "عامر عناد" إن العمل بدأ في تشرين الأول ٢٠٢٥ بمبادرة مشتركة بين إداريين وقرّاء متطوعين، موضحًا: "باشرنا بفرز الكتب القديمة وترتيب الأقسام، وكان هدفنا أن تعود المكتبة مركزًا حقيقيًا للقراءة والنشاط الثقافي".

وأشار "عناد" إلى أن: "عملية الإحياء شملت إضافة ثماني لوحات جدارية داخل القاعة؛ ما منح المكان طابعًا فنيًا جاذبًا، وأسهم في ارتفاع عدد الزوّار خلال الأسابيع الأخيرة".

١٧,٥٠٠ كتاب بمجالات متنوعة

تضم المكتبة اليوم أكثر من ١٧,٥٠٠ كتاب موزعة على مجالات السياسة، والتربية، والأدب، والنقد، والفلسفة، والأديان، والقانون، وعلم النفس، والعلوماتية، والتاريخ، والفنون، وقد جرى أرشفتها وترتيبها ضمن أقسام دقيقة تتيح للطلاب والباحثين والقرّاء من مختلف الأعمار الوصول السلس إلى محتواها.

عامر عناد

خلال فترة سيطرة مرتزقة داعش، تعرضت المكتبة لدمار واسع وفقدت معظم مقتنياتها، إلا أن الأهالي تمكنوا بعد التحرير من إنقاذ نحو ٣,٠٠٠ كتاب أعيد جمعها من منازل ومكتبات خاصة.

توسّع رصيد المكتبة لاحقًا عبر تبرعات محلية ودولية، وشراء كتب جديدة، إضافة إلى دور ملتقى الطبقة الأدبي الذي استمر سبعة مواسم وأسهم في رفد المكتبة بعناوين نوعية.

وكانت المكتبة سابقًا تواجه صعوبات لوجستية أبرزها تخزين نحو ٣,٠٠٠ كتاب على الأرض بسبب نقص الرفوف، ووجود كتب نادرة تعود لعام ١٩١٦ تحتاج رعاية خاصة، إلى جانب مشكلة تسرب مياه الأمطار وضعف الميزانية المخصصة للصيانة.

نادي القراء وخطط المستقبل

وأكد أمين المكتبة "محمد العلي" إن: "إعادة ترتيب المحتوى تطلب عملًا يوميًا ودقيقًا لإعادة فرز الكتب وتصحيح الفهارس"، لافتًا إلى أن المبادرة "أعادت الحياة للمكان بعد سنوات من الإهمال القسري".

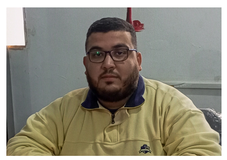

محمد العلي

وبيّن "العلي" أن عودة الشباب إلى المكتبة خلال الأسابيع الأخيرة تُعد مؤشرًا مهمًا على نجاح المشروع.

موضحًا: "لاحظنا زيادة واضحة في عدد الزوار، وهذا يعكس تعطش الجيل الجديد لمكان ثقافي يجمعه بالكتاب".

ورغم التحديات السابقة، يؤكد العاملون في المركز أن معظم المشكلات التقنية والخدمية قد جرى حلّها مؤخرًا؛ إذ تم تأمين رفوف جديدة أنهت مشكلة تخزين الكتب على الأرض، ومعالجة تسرب مياه الأمطار، إضافة إلى تخصيص ميزانية محددة للصيانة الأساسية وحفظ الكتب النادرة.

ويشير القائمون على المكتبة إلى أن تحسين البنية الخدمية سمح بالانتقال إلى مرحلة التطوير، موضحين أن العمل جارٍ على تفعيل نظام الإعارة، وإنشاء نادٍ للقرّاء، وإضافة كتب جديدة تواكب اهتمامات الشباب والشابات بعد أن أصبحت الظروف الفنية ملائمة لذلك.

ومع استمرار الجهود لإعادة تنشيط الحياة الثقافية في الطبقة، تبدو تجربة المكتبة مرشحة لتكون نموذجًا لمبادرات ثقافية أخرى، خاصة في ظل توجه أوسع لتعزيز دور القراءة والمعرفة في المجتمع وربط الأجيال الجديدة بالكتاب والفضاءات الثقافية العامة.

سوريا... ما بين توجهات أوتوقراطيّة وثيوقراطيّة

منذ صدور الإعلان الدستوريّ الجديد، في 2025/3/13 لم يتوقفِ الانتقادُ من مختلف الأطيافِ السياسيّةِ والاجتماعيّة، مشفوعاً بالتحذير من أنّه لا يؤدي إلى بناءِ دولةٍ ديمقراطيّة، بل كان إعادة لإنتاجِ صيغةِ للحكمِ الفرديّ الأوتوقراطيّ بآليات جديدة، فيما كان السوريون يأملون صياغة إطار سياسيّ ديمقراطيّ يضمن توزيعاً متوازناً للسلطةِ وضماناتٍ حقيقيّة للحريات العامة والشراكةِ السياسيّة، ليخرج في سنوية سقوط النظام السابق رئيس السلطة الانتقاليّة بخطابٍ دينيّ يطلبُ طاعةَ السوريين.

بدرخان نوري

خطاب طاعة وطلب بيعة

نقلت وسائل الإعلام المختلفة مشهدَ ظهور رئيس السلطة الانتقاليّة أحمد الشرع في المسجد الأموي بدمشق مرتدياً البدلة العسكريّة والتي تم تداولها إعلاميّاً بـ«بدلة النصر»، وأمّ الناس في صلاة الفجر، وألقى خطبة قصيرة وكانت العبارة الأبرز قوله «أطيعوني ما أطعت الله فيكم»، وهي عبارة قالها الخليفة الراشد أبي بكر الصدّيق إلا أنّ ما قاله الشرع انطوى على اجتزاء للمقولة التاريخيّة، فالخليفة الصدّيق لدى البيعة له خليفة طلب طاعةَ الناس له مقرونةً بأدائهم دوراً رقابيّاً، فجعل القيادةَ عمليّةً تشاركيّةً متبادلةً، فقال: «قد وُليتُ عليكم ولستُ بخيركم، فإن أحسنتُ فأعينوني وإن أسأتُ فقوّموني». وختم خطبته مؤكّداً الدورَ الرقابيّ قائلاً: «أطيعوني ما أطعتُ الله ورسوله فإذا عصيتُ الله ورسوله فلا طاعةَ لي عليكم».

من حيث المبدأ لا يمكنُ لأشدّ الموالين للسلطةِ الحاليةِ الادعاءُ بوجود أدنى درجةٍ تماثل بين خطابِ الشرع وما قاله الخليفة «الصّدّيق» وهو من الرعيل الأول من الصحابة. وقد حرص على تأكيد أنّ توليه مسندَ الخلافة ليس مسألةَ امتياز وتفرد بل مسؤوليّة تقومُ على التشاركيّة ولّها معايبرها، وتُوجب الطاعةَ بإحسان القيادة، وتسقط بالإساءة. ومعلوم أنّ تلك المرحلةَ بكلّ ظروفها وخصوصياتها تطلبت حكومةً ثيوقراطيّةً. ولم تكن ملامح الدولة قد تبلورت بعد.

أحمد الشرع لم تنعقد له «البيعة» رئيساً دائماً لسوريا بموجب انتخابات عامّة بمشاركة كلّ السوريين، بل سُمّي رئيساً للمرحلة الانتقاليّة بعد مؤتمر ما يسمى بـ«النصر» الذي عُقد في 2025/1/29 واقتصر الحضور فيه على قادة عسكريين موالين له. وغاب عنه أدنى تمثيل شعبيّ وأصدر المؤتمر جملة قرارات منها وقف العمل بالدستور وحلّ مجلس الشعب والجيش والمؤسسات الأمنيّة السابقة وبذلك لم يبقَ للدولةِ أيّ كيانٍ يُذكر ورغم ذلك ورد في أحد المقرارت دمجُ الأجسام الثورية السياسيّة والمدنيّة في مؤسّسات «الدولة» . وبعد سنة من سقوطِ النظام طلب طاعةَ السوريين، دون أيّ إشارةٍ للدور الرقابيّ والتقويميّ لآلائه أو إمكانيّة مساءلته وصولاً لعزله. وبذلك فالطاعة المطلوبة مطلقة بلا حدود.

جمع الشرع بين اللباس العسكريّ والمخمل الدينيّ ليؤكد رمزيّة متعددة الاتجاهات، فقد أراد تطمين مؤيديه باستمرارية شرعيّة السلاح. ما يعني أنّ لهم اليدَ العليا، وبالوقت نفسه إثارةَ مشاعرِ الخوف لدى من يعتقد أنّهم خصومه، بتأكيد أنّ القوةَ المسلحة تتقدمُ على المؤسسات. وأنّه رغم تغيّر توصيفه بعد سقوط النظام وأصبح رئيسَ المرحلة الانتقاليّة ما زال نفسه القائد العسكريّ وأراد إعادة مشهد دخوله مدينة دمشق صبيحة ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، وخطبته في المسجد الأمويّ. هذا المشهد بعد عام من تولي السلطة ليؤكد التمسك بالشرعيّة الثورية، والتي تم تأطيرها بالإعلان الدستوريّ. وليوحيّ بأنّ المرجعيّة السياسيّة مقترنة بالقوة وتتقدمُ على القانون.

بكلّ الأحوال فالرمزيّة التي أراد الشرع تجسيدها عبر دمج الدين بالسلطة، وجمع المنبر مع القوة العسكريّة ليست وليدةَ الظروف السوريّة وأزمتها الطويلة. بل جاءت في سياقِ تاريخ طويل، وكان هذا النمط «الثيوقراطيّ» سائداً في هذه المنطقة قروناً طويلةً حتى مطلع القرن العشرين وتحديداً نهاية الدولة العثمانيّة.

العلاقة مع الله غيبيّة لا يمكنُ الاطلاعُ عليها، وحقيقةُ المرئيس ما يُظهر، ومجمل الطاعةِ مسألةٌ اعتقاديّة، وهي ميدانُ قضيةِ الحريات. ولا يجوزُ اعتمادها معياراً للحكم فتفود لطاعةٍ مطلقةٍ. وبالمقابل فمن المتيسر على ظاهر العمل، وفق مقتضيات المصلحة العامة وعدم الإضرار، وفي سوريا المتعددة الأعراق والعقائد يُفترضُ اعتماداً صيغة تعاقديّة توافقيّة. إلا أنّ رفع شعار «من يحرير،قرر» منذ البداية منحَ الشرع صلاحيات مفتوحة، وتم خصيصها بإعلان دستوريّ ليجعلَ طاعةَ الحاكم غير قابلة للقياس وغير خاضعة للمراجعة والمساءلة، بل يمكن بذلك تبرير أيّ تجاوزٍ دستوريّ بحجّة حمايةِ الدين، وبات مصطلح الأمة العابر للحدود بديلاً للشعب.

الترويج لنماذجَ حداثيّةٍ في الاقتصادِ والإدارة، يستلزم وجودَ سلطةٍ مقيّدةٍ يفوانين تراعي معايير مكتوبة ومحاسبة قابلة للقياس وليس تشريعاً دينيّاً، وبالتالي يجب أن يسايرَ القانون روحَ العصر، وأن يرتمّ التصديعات الفئويّة بين السوريين، وأن يكون عابراً لكلّ التنوع العرقيّ والدينيّ والمذهبيّ تحت سقفِ الوطنِ الواحدِ. ولا يعميم أيّ انتماءٍ أو يجعله امتيازاً فئويّاً أو طائفيّاً.

إشكاليّة الإعلان الدستوريّ

الإعلان الدستوريّ إطارٌ قانونيّ ينظم التشريع في المرحلة الانتقاليّة. ويحدد المبادئ الأساسيّة التي تستند إليها القوانين، وتصدره سلطة الأمر الواقع (مجلس عسكري انتقاليّ، هيئة سياسيّة) خلال مرحلةِ الانتقال السياسيّ للسلطة بعد تغيّر نظام الحكم، ويهدف للحفاظ على وحدةِ البلاد السياسيّة واستقلالها وحفظ أمنها بالداخل والخارج، وبالنظر إلى الظروف التي تُصاغ فيها الدساتير المؤقتة.

وفيما يذكر الإعلان الدستوريّ مبدأ فصل السلطات فهو يقيّد السلطة التشريعيّة بالكامل. بمنح الإعلان رئيس السلطة الانتقاليّة صلاحياتٍ غير محددة. فهو يتحكم بتعيين مجلس الشعب والسلطة القضائيّة وإدارة السلطة التنفيذيّة. وحصر الإعلان سلطة شديدة المركزيّة بيدِ الرئيس.

اتفاقية سيداو معاهدة دوليّة للقضاء على التمييز ضد المرأة اعتمدتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٩، وتُلزم الدول بتعزيز المساواة بين الجنسين بكلّ المجالات (سياسيّة، اقتصاديّة، اجتماعيّة، مدنيّة) عبر قوانين وسياسات وطنيّة، وتُعدّ «وثيقة الحقوق الدوليّة للمرأة». وتتضمن ٣٠ مادة تركز على تحقيق المساواة، وبسبب تضاربها مع القوانين الوطنيّة أو الشرائع الدينيّة المعتمدة تحفظت دولٌ على بعض بنودها وأخرى رفضت المصادقة عليها بالكامل.

أزمة الهوية السوريّة

في مشهدٍ متداول يعبّر سوريّ عن منتهى مشاعر الفرح بسقوط النظام البائد. ويؤكد أنّه مستعد للاستغناء عن كثير من الضروريات ما دام رئيس السلطة أحد أبناء طائفته. يختزل هذا المواطن انتماءه حالة من الانصهام إلى اتفاقية سيداو بالمرسوم رقم /٣٣٠/ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٥ وتحفظت على المادة الثانية منها، والتي تتضمن «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ثم ألغت تحفظها على المادة بالمرسوم /٢٣٠/ لعام ٢٠١٧ مشترطةً عدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلاميّة. وبذلك أبقت سوريا تنص في مسائل الميراث على أنّ للذكر مثل حظ الأنثيين. وهذا لا يتوافق مع مبدأ المساواة الذي نصّت عليه الاتفاقيات الدوليّة، والرجل يحتكر حق الطلاق. فيما تلجأ المرأة إلى القضاء لطلب الخلع. إضافة لمسائل تتعلق بإجازة ومنع الزواج وفقاً للتوافق الدين واختلافه، ولذلك: فقد عكس التحفظ على اتفاقية «سيداو» صعوبة التوفيق بين الالتزامات الدينيّة والاتفاقات الدوليّة. في الواقع إنّ المحاكم السوريّة تستند إلى الفقه الإسلاميّ في مثل هذه القضايا.

هاجس الآخر

الآخر بالنسبة للسوريّ لم يعد شريكاً في الوطن والحياة. بل هو هاجسٌ يؤرقه ومبعثُ خوفٍ. وهذا ما يشكّل جزءاً أساسيّاً من الوعي الجمعيّ السوريّ بعد عقود طويلة وتحوّلت إلى احتقان مكبوت. تفجّر بعد آذار ٢٠١١ كانت الحربُ التي دامت لأكثر من عقدٍ ووقعت خلالها فظائع متبادلة.

يتبادل السوريون الخوفَ على نحوٍ خطيرٍ وكلّ طيفٍ لديه ما يخشاه من الآخر والذاكرة متخمة بصور الحرب المؤلمة. ويضاف عليها مخزون إضافيّ من سرديات تعود لعقودٍ سابقة. يتم استحضارها بخطاب كراهيّة مقزز لا يقتصر على حديث العامة ومنشورات العالم الافتراضيّ بل يساهم فيها الإعلام الرسميّ أيضاً. عبر التجييش والتحريض غير المباشر وعدم تبني خطاباً وطنيّ جامع في ظل بيئةٍ لا يتم فيها محاسبةُ المُحرّضين ودعاة الفتنة.

تجاهل الإعلان الدستوريّ للحالة التعدديّة السوريّة كان متعمداً، وتبنى فكراً أحاديّاً عزز بيئة الخلافات. وإذا كان النظام البائد سببَ انقسام السوريين. فحريٌ بالإعلان الدستوريّ كأول وثيقةٍ بعد سقوط النظام أن يكون مصدرَ طمأنينة للسوريين ومدعاة توافقهم بعد الحرب، وهذا لا يتعارض مع محاسبة أقطاب النظام ومرتكبي الانتهاكات.

بالمجمل بقي الآخر هاجساً لدى السوريّ. ولم تستعد الدولة ثقة المواطن بمؤسساتها وحُسن تطبيق قوانينها. وفشلت بتحقيق شخصيتها الاعتباريّة لتكون على مسافة واحدة من كلّ مواطنيها وتزيح مخاوفهم.

إشكاليّة المرأة تعقيد وتناقض

تمثل المساواة بين الجنسين أحد أبرز نقاط التباين الصارخ في الإعلان الدستوريّ. ولا تتوافق المواد الثالثة والثانية عشرة الخاصة بالاتفاقات الدوليّة. مع العاشرة التي تؤكد تساوي السوريين وعدم التمييز بينهم في الحقوق أو الدين أو الجنس أو النسب. والمادة الحادية والعشرين التي تتضمن حفظ الدولة لمكانة الاجتماعيّة للمرأة، وصون كرامتها ودورها داخل الأسرة والمجتمع. وكفالة حقها بالتعليم والعمل وحمايتها من جميع أشكال القهر والظلم والعنف. هذا التناقض برز سابقاً فقد صادقت سوريا على الانضمام إلى اتفاقية سيداو بالمرسوم رقم /٣٣٠/ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٥ وتحفظت على المادة الثانية منها، والتي تتضمن «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ثم ألغت تحفظها على المادة بالمرسوم /٢٣٠/ لعام ٢٠١٧ مشترطةً عدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلاميّة. وبذلك أبقت سوريا تنص في مسائل الميراث على أنّ للذكر مثل حظ الأنثيين. وهذا لا يتوافق مع مبدأ المساواة الذي نصّت عليه الاتفاقيات الدوليّة، والرجل يحتكر حق الطلاق. فيما تلجأ المرأة إلى القضاء لطلب الخلع. إضافة لمسائل تتعلق بإجازة ومنع الزواج وفقاً للتوافق الدين واختلافه، ولذلك: فقد عكس التحفظ على اتفاقية «سيداو» صعوبة التوفيق بين الالتزامات الدينيّة والاتفاقات الدوليّة. في الواقع إنّ المحاكم السوريّة تستند إلى الفقه الإسلاميّ في مثل هذه القضايا.

مع غيابٍ واضح سندٍ قانونيّ لمساءلته أو الحدّ من صلاحياته، ما يجعله الحاكم الوحيد دون أيّ آليات فعليّة للمساءلة أو المحاسبة. ولا نصوصَ دستوريّة تمنح البرلمان سلطة محاسبة الرئيس أو عزله. ما يعني تكريس الحكم الفرديّ الأوتوقراطيّ بما يتناقض مع المبادئ الديمقراطيّة.

قضية المرأة تعقيد وتناقض

تمثل المساواة بين الجنسين أحد أبرز نقاط التباين الصارخ في الإعلان الدستوريّ. ولا تتوافق المواد الثالثة والثانية عشرة الخاصة بالاتفاقات الدوليّة. مع العاشرة التي تؤكد تساوي السوريين وعدم التمييز بينهم في الحقوق أو الدين أو الجنس أو النسب. والمادة الحادية والعشرين التي تتضمن حفظ الدولة لمكانة الاجتماعيّة للمرأة، وصون كرامتها ودورها داخل الأسرة والمجتمع. وكفالة حقها بالتعليم والعمل وحمايتها من جميع أشكال القهر والظلم والعنف. هذا التناقض برز سابقاً فقد صادقت سوريا على الانضمام إلى اتفاقية سيداو بالمرسوم رقم /٣٣٠/ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٥ وتحفظت على المادة الثانية منها، والتي تتضمن «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ثم ألغت تحفظها على المادة بالمرسوم /٢٣٠/ لعام ٢٠١٧ مشترطةً عدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلاميّة. وبذلك أبقت سوريا تنص في مسائل الميراث على أنّ للذكر مثل حظ الأنثيين. وهذا لا يتوافق مع مبدأ المساواة الذي نصّت عليه الاتفاقيات الدوليّة، والرجل يحتكر حق الطلاق. فيما تلجأ المرأة إلى القضاء لطلب الخلع. إضافة لمسائل تتعلق بإجازة ومنع الزواج وفقاً للتوافق الدين واختلافه، ولذلك: فقد عكس التحفظ على اتفاقية «سيداو» صعوبة التوفيق بين الالتزامات الدينيّة والاتفاقات الدوليّة. في الواقع إنّ المحاكم السوريّة تستند إلى الفقه الإسلاميّ في مثل هذه القضايا.

أهالي الدرباسية: القائد عبد الله أوجلان أيقونة السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط وحريته الجسدية ضرورة

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ شدد أهالي مدينة الدرباسية على أن تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، شرط أساسي لتحقيق السلام، في المنطقة والشرق الأوسط، واستنكروا تنصل الدولة التركية من القيام بما يترتب عليها في هذه المرحلة، وطالبوا بالكشف عن فحوى الاجتماع الأخير الذي جرى بين القائد عبد الله أوجلان واللجنة البرلمانية.

في سياق التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، تعود قضية الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، إلى واجهة النقاش السياسي والاجتماعي، بوصفها إحدى القضايا المفصلية المرتبطة بأفاق عملية السلام وبناء المجتمع الديمقراطي. فلم تعد هذه المسألة شأناً شخصياً أو مطلباً معزولاً، بل تحوّلت إلى رمز لإرادة الشعوب في كسر دوائر العنف، وفتح مسارات جديدة للحوار والتفاهم.

إن الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، تُطرح اليوم كجزء من مشروع أوسع، يهدف إلى ترسيخ قيم العدالة، والاعتراف بالحقوق، وإنهاء السياسات الإقصائية، التي مزّقت النسيج الاجتماعي، وأعاقت إمكانية العيش المشترك بين شعوب المنطقة.

وفي هذا الإطار، تبرز مطالب القوى الديمقراطية، والفعاليات المدنية، بوضع حدّ لسياسات العزل والانتهاكات، واعتبار أن أي عملية سلام حقيقية، لا يمكن أن تنجح، ما لم تُبنَ على أسس إنسانية وأخلاقية، تعترف بكرامة الإنسان وحقه في الحرية. كما أن الانتقال نحو مجتمع ديمقراطي تعددي، يتطلب معالجة جذرية لملفات الاعتقال السياسي، والقطيعة مع الدولة والمجتمع، بما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الاستقرار تستند إلى الشراكة الشعبية، والعدالة الاجتماعية، بعيداً عن منطق الغلبة والإقصاء.

حرية القائد عبد الله أوجلان مطلب جماهيري

وحول الموضوع، التقت صحيفتنا بعضاً من أهالي الدرباسية، فتحدثت قالت المواطنة، "سعيدة أحمد": "يبقى مطلب الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، على رأس أولوياتنا نحن أهالي شمال وشرق سوريا والعالم، لما له دور بارز في عملية تحرّر الشعوب المضطهدة؛ لأن فلسفته تعنى بحل قضايا الشعوب المظلومة".

وأضافت: "يمثل القائد عبد الله أوجلان، أيقونة للسلام والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وقد أعاد التأكيد على هذا الجانب من خلال إطلاقه مرحلة السلام والمجتمع الديمقراطي في باكور كردستان وتركيا، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى دوره الكبير في إحلال قيم السلام والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، ما يجعل من حريته الجسدية أساسا لنجاح أي عملية سلام".

واختتمت، سعيدة أحمد: "غياب تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، واستمرار نظام التعذيب والإبادة بحقه حتى اليوم، يؤكد رفض الدولة التركية لأي عملية سلام، من شأنها أن تضع القضايا الديمقراطية في سياقها الصحيح، في إطار عملية سلام ديمقراطية، بعيدا عن لغة الحرب وإرهاب الدولة".

سعيدة أحمد

محمد حسن

مضمون لقاء اللجنة البرلمانية

من جانبه، تحدث لصحيفتنا، المواطن "محمد حسن": إن "الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، هي حرية الشعوب المستضعفة، وهذا ما يجعل شعوب الشرق الأوسط، تتحدث للمطالبة بحريته، كشرط ضروري لإرساء ثقافة السلام والتفاوض بين الشعوب، وتطبيق الديمقراطي الذي لطالما ناضلت هذه الشعوب في سبيله".

إياد الخطيب: اللامركزية تحقق آمال السوريين وتطلعاتهم

الرقة/ ميرا إبراهيم ـ أشار عضو المجلس العام لحزب سوريا المستقبل، إياد الخطيب، أن العام الأول من تسلم الحكومة الانتقالية، كشف حجم التحديات الكبيرة، وأكد، أن غياب القوانين الناظمة للأحزاب واستمرار الضغوطات على السياسيين جعل العمل السياسي محفوفاً بالمخاطر، وأوضح، أنه في سوريا الجديدة، يجب سن قوانين، وتأسيس مؤسسات قادرة على حماية السوريين، وضمان مشاركة الجميع في مستقبل البلاد.

منذ سقوط النظام البائد في أواخر العام ٢٠٢٤، تعيش سوريا الكثير من التحديات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، لم يكن الأمر مجرد انتقال من حكم استبدادي إلى واقع جديد، بل أن السلطات الجديدة لم تستطع حتى الآن تحقيق مطالب الشعب السوري، ولو بحده الأدنى، ومع الإقصاء، النظام السابق حكم سوريا لعقود طويلة بالاستبداد، وأقصى الشعوب والمكونات من إدارة شؤونهم، واليوم الحاجة ملحة للانتقال إلى نظام لا مركزي، يسمح للمناطق والمكونات بالمشاركة الفعلية في العملية السياسية".

وأضاف: "اللامركزية ليست تفتيتاً للدولة، بل هي تعزيز للوحدة عبر تمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها بما يتناسب مع تطلعاتها، وهذا التحول يعني أن القرار السياسي لن يكون حكراً على مركز السلطة، بل سيُوزع بشكل عادل يضمن مشاركة الجميع، ويجب إشراك القوى السياسية والمكونات المجتمعية، في عملية شاملة، تشمل منظمات المجتمع المدني، والنخب الوطنية، والمؤسسات التنفيذية والتشريعية".

وأشار: "الهدف خلق مؤسسات تمثل فعلياً تطلعات الشعب في المناطق، بعيداً عن الهيمنة أو الاستفراد بالقرار، وهذا المفهوم يعكس رؤية جديدة لسوريا، حيث لا يُقصى أحد بل يُشارك الجميع في صياغة المستقبل".

ولفت: "منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون شريكاً أساسياً في العملية السياسية، لا مجرد مراقب، والنخب الوطنية التي كان لها دور في السنوات الماضية يجب أن تُمنح الفرصة للمشاركة الفاعلة، والمؤسسات التنفيذية والتشريعية، يجب أن تُبنى على أساس التمثيل الحقيقي، لا على المحاصصة أو الولاءات الضيقة، وإشراك هذه الأطراف يعزز شرعية العملية السياسية، ومنحها عمقاً اجتماعياً يضمن استمراريتها".

وبين: "لا يوجد قانون للأحزاب يحدد آليات عملها، السياسيون ما زالوا يتعرضون لضغوطات من مجموعات عسكرية، وجهات متنفذة، وغياب هذه القوانين يخلق حالة من الضبابية، ويضعف ثقة المجتمع بالعملية السياسية، والحل يكمن في سن قوانين واضحة وصارمة، تحمي الأحزاب والسياسيين من الانتهاكات، وتنظم العلاقة بين المؤسسات السياسية والاجتماعية، وتضمن حرية العمل السياسي حقاً أساسياً لكل مواطن".

الانتقال السياسي ليس شعاراً

وطرح الخطيب، وجهة نظره مدخلاً للتوصل للحلول: "هناك ضرورة لتقديم حصانة قانونية للسياسيين والأحزاب، كجميعهم من الضغوطات والتجاوزات، وتمنحهم الثقة لممارسة دورهم بحرية، بدون هذه الضمانات، سيبقى العمل السياسي معرضاً للانهيار أمام أي أزمة، والانتقال إلى الديمقراطية في سوريا ليس شعاراً، بل عملية شاملة تتطلب، بناء الثقة، وتغيير شكل الحكم نحو اللامركزية، وإشراك المجتمع المدني والنخب الوطنية، وسن قوانين تحمي الأحزاب والسياسيين، وتضمن حرية العمل السياسي، وتأسيس مؤسسات تمثل الجميع، وتحمي الحقوق، وتضمن المشاركة الفعلية، وتبني الثقة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما يجعل من سوريا نموذجاً للتعددية والاستقرار، وليس ساحة للصراعات".

وتنظم وتضمن حقوق السياسيين والأحزاب. وهذه الخطوات مجتمعة تشكل خارطة طريق نحو سوريا جديدة، حيث المشاركة الحقيقية هي الأساس".

حديث، إياد الخطيب، يعكس رؤية واضحة لمستقبل سوريا، رؤية تقوم على التوافق السياسيين بدل الإقصاء، وعلى اللامركزية بدل الاستبداد، وعلى بناء الثقة بدل الانقسامات، هذه الرؤية ليست طموحاً، بل ضرورة تاريخية، تفرضها الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد منذ سقوط النظام البائد.

واختتم، عضو المجلس العام لحزب سوريا المستقبل إياد الخطيب: "بناء سوريا الديمقراطية يتطلب شجاعة في مواجهة الماضي، وجرأة في صياغة المستقبل، وإرادة جماعية تتجاوز الانقسامات نحو وحدة حقيقية قائمة على المشاركة والعدالة."

والذكرى السنوية الأولى لسقوط النظام البائد، ليست تاريخاً يُسجل في الذاكرة، بل فرصة لإعادة التفكير في شكل الحكم ومستقبل البلاد، إنها لحظة للتأكيد على أن الاستبداد أصبح جزءاً من الماضي، وأن سوريا الجديدة يجب أن تُبنى على أسس المشاركة، والللامركزية، والتعددية، فمرور ذاكرى الأولى لسقوط النظام السابق، يجب أن تكون لبناء المستقبل وإشراك الجميع، وتجاوز الانقسامات، وتحويل التجربة المريرة إلى درس يقود نحوالديمقراطية الحقيقية.

عين الحدث

النفوذ التركي بأفريقيا وأطماعه في السودان

رفيق إبراهيم

تنامى الدور التركي في أفريقيا خلال العقد الأخير من الزمن، خاصة الشركات العسكرية التركية، وعلى رأسها شركة سادات الدولية للاستشارات الدفاعية، التي تعمل في العديد من الدول الأفريقية، تحت مسميات وذرائع تدريبية واستشارية، وتؤكد العديد من التقارير والوثائق الغربية، إن هذه الشركة تورطت في تجنيد مقاتلين سوريين عملوا مرتزقة لها في العديد من الدول الأفريقية، منها ليبيا ونيجيريا وبوركينا فاسو والنيجر، وغيرها من الدول، ما اعتبر انتهاكاً للقوانين والمواثيق الدولية.

وما يؤكد ذلك، ارتباط مؤسس الشركة العميد المتقاعد عدنان تانيرفردي، بعلاقات وصداقة وثيقة بالرئيس التركي أردوغان، ما أثار جدلاً ومخاوف كبيرة لدى العديد من الدول الغربية، بأن هناك أطماع توسعية لتركيا في الدول الإفريقية.

ولدى متابعتنا للأزمة التي حدث في السودان، يبرز مظاهر التناقض التركي، على أرض الواقع تطرح تركيا نفسها كوسيط لحل النزاع والحرب المستمرة بين الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع، ولكن في الخفاء ترسل الأسلحة للأطراف المتحاربة لتأجيج القتال والتدخل متى ما ارادت لتحقيق مصالحها على حساب دماء الشعب السوداني.

وفي العام ٢٠٢٤، كشفت منظمة العفو الدولية، أن زودت القوات المسلحة السودانية بالعتاد الحربي، وأشارت، إلى أن مصنّعي السلاح الأتراك، أمدوا وحدات موالية للجيش السوداني رغم خضوع قائدها عبد الفتاح البرهان لعقوبات أمريكية، وفي آذار ٢٠٢٥، قالت صحيفة الواشنطن بوست، إن شركة «بايكار»، باعت للسودان أسلحة من ضمنها طائرات مسيرة، لطرفي الصراع، بقيمة تجاوزت ١٢٠ مليون دولار أمريكي.

وهذا يعني أن السياسة التركية في السودان، تستهدف ما هو أبعد من مسألة حرب وصراع بين طرفين، إذ تتأكد مطامعها في السودان وأفريقيا يوماً بعد آخر، وهي لا تسعى لإنهاء النزاعات في السودان وأفريقيا، بقدر ما تسعى لتحقيق أجندتها ومصالحها بالدرجة الأولى، وبات العالم يدرك مدى حجم المساهمة التركية في خلق الحروب في القارة الأفريقية بشكل عام.

وانتشار السلاح التركي، في العديد من الدول الأفريقية، ساهمت في حدوث انقلابات بتلك الدول، من بينها تسع دول في الساحل الأفريقي خمس دول منها تمتلك طائرات مسيرة تركية، وثلاث تستضيف عناصر من شركة سادات، وهو دليل واضح وصريح، لانتشار السلاح التركي في الدول الأفريقية، التي حدث فيها الصراعات والحروب والانقلابات، ما يشكل مؤشراً خطيراً في ترسيخ موجة الحروب والنزاعات في تلك الدول، التي تشهد تدفقاً غير مشروع للأسلحة التركية المهربة من مناطق النزاع المجاورة، بما يهدد بتوسيع رقعة عدم الاستقرار إلى عمق القارة.

الوجه الخفي والحقيقي للسياسة التركية في أفريقيا، تتمثل في تصدير السلاح والمقاتلين، ما يهدد بتحويل هذا النفوذ إلى عامل توتر دائم، وتتدفق الأسلحة التركية للقارة السمراء عن طريق شبكة تهريب منظمة تدعمها الحكومة التركية، ما يهدد الاستقرار والأمن في القارة الأفريقية عامةً.

المتابعون والمراقبون للشأن الأفريقي، والتركي، يؤكدون، أن تركيا تحاول وتسعى دائماً لأن تكون نموذجاً في التعامل بوجهين، مع القضايا الأفريقية، فمن جهة تنادي بالسلام كذباً، ومن جانب آخر تفعل الحروب والصراعات، وكل ذلك هدفه تحقيق أطماعها، وتوسيع نفوذها والسيطرة على خيرات تلك الدول.

إمرالي... جزيرة العقاب وصراع الدولة مع حق الأمل

دجوار أحمد آغا

منذ ما يزيد عن ربع قرن، وجزيرة إمرالي تتربّع على خريطة الجغرافية السياسية في تركيا. ليس بوصفها مجرد منشأة عقابية فحسب، بل كحيز رمزي يُشخص أزمة أنقرة مع القضية الكردية.

ومع فكرة العدالة الانتقالية وحق السجين السياسي في الأمل والمراجعة. إلى جانب ذلك تتحول قضية السجناء السياسيين الذين أكملوا عقوباتهم في تركيا إلى سؤالٍ أخلاقي وقانوني حول طبيعة الدولة، وحدود القانون. وما إذا كان الأمن يمكن أن يحتزل العدالة.

جزيرة بلا شهود سجن خارج الرقابة

منذ نقل القائد والمفكر عبد الله أوجلان إلى إمرالي عام ١٩٩٩، أُغلقت الجزيرة عملياً في وجه المدنيين والصحفيين ومنظمات المراقبة، تحوّلت إلى فضاء مغلق تديره الدولة وحدها، حتى الطاقم الأمني سريّ. وتنقلات السجناء أو الزيارات تخضع لتوقيت سياسي أكثر منه قانوني. لجان حقوقية دولية أكدت أن ظروف الاحتجاز تتجاوز نموذج السجن المشدد. لتقترب من العزلة التامة مع المحيط الخارجي. وهو ما اعتبرته اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب CPT شكلاً من أشكال العقوبة المتمددة. في السنوات الأخيرة. بلغت العزلة ذروتها عبر انقطاع تام عن هيئة المحامين والعائلة لفترات طويلة. بحيث لم يصدر أي اتصال أو تصريح من القائد عبد الله أوجلان. ما جعل الجزيرة أقرب إلى «صندوق أسود» للصراع السياسي القائم منذ مائة عام حول القضية الكردية.

الحق في الأمل معركة قانونية وسياسية

بموجب القانون الدولي، فإن حق الأمل يعني أن السجن المؤبد لا يجوز أن يصبح قرار بإعدام الحياة للسجين، على العكس من ذلك. يجب أن تتضمن العقوبة إمكانية مراجعتها. وتقييمها. ومنح السجين فرصة لإثبات تغيّره أو إمكانية إعادة دمجه مع المجتمع، لكن في تركيا. خصوصاً في حالة القائد والمفكر عبد الله أوجلان. هناك نوع من استثناء هذا المبدأ، على الرغم من مصادقة أنقرة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. فإن الدولة تكرّس نموذج «السجن المؤبد المشدد غير القابل للمراجعة»، أو بكلمة أخرى. السجن المؤبد مدى الحياة.

لماذا الخوف من الأمل؟

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن. لماذا كل هذا الخوف من خروج القائد عبد الله أوجلان؟ ولهذا السؤال جواب لدى الساسة الأتراك وهي تكمن في عدة أمور منها:

- رمزية القائد عبد الله أوجلان لدى شريحة كبيرة من الشعب الكردي.
- الخشية من إعادة شرعنة دوره إذا مُنح حق الاتصال أو التقييم.
- إمكانية تأثيره صوته في المسار السياسي كما حدث خلال مفاوضات ٢٠١٣ ـ ٢٠١٥.
- أظهرت الدولة أنها تستطيع فتح المجال حين تحتاجه وتغلقه حين تنقلب التوازنات.
- الاعتراف بحق الأمل يعني ضمنياً الاعتراف بوجود مظلومية سياسية. وهو ما تخشى أنقرة تحويله إلى سابقة أو نموذج.

سجناء محبوسون رغم انتهاء العقوبة

قضية القائد عبد الله أوجلان ليست وحيدة. فهناك المئات من السجناء السياسيين في تركيا. معظمهم كرد. يساريون، وناشطون. أنهوا الأحكام التي حكموا بها والتي تجاوز بعضها الثلاثين عاماً. لكنهم ما زالوا معتقلين في الزنازين. في تركيا هناك نموذج خاص بها. ألا وهو «لجان السجون الأمنية» هذه اللجان تقوم بإعادة تقييم ملف السجين بعد قضاء محكوميته وفق معايير خاصة بالسلطات التركية بعيداً عن القانون والقضاء العادل. معايير سياسية بحتة مثل «الخطر المجتمعي» أو «عدم الندم» والتي تعني رفض السجين السياسي توقيع وثيقة يعبر من خلالها عن ندمه على ما قام به.

العقوبة الخفية

معظم قوانين العالم لا تُضيف عقوبة جديدة بعد انتهاء الحكم. إلا في تركيا وفي حال كان الحكم كردياً يختلف الوضع. السجين الذي يرفض التخلّي عن هويته السياسية أو الاعتراف بالندم وتغيير الولاء إلى السلطات الرسمية. يُعتبر غير صالح للإفراج عنه. ويتحول القانون إلى أداة لتصفية الذاكرة السياسية. وهنا نرى بأن ما يجري عملياً في السجون والمعتقلات التركية بحق المناضلين السياسيين الكرد. إنما يندرج تحت مسمّى «عقوبة بلا نص» أو كما يطلق عليها النشطاء الكرد بأنها عبارة عن «سجن الرأي الممتد» وعبر هذه العقوبة الخفية. قضى المئات من المناضلين الكرد مدد تتجاوز العامين وحتى الثلاث أعوام بعد انتهاء مدة حكمهم في السجون والمعتقلات التركية.

مفارقة المصالحة حين احتاجت الدولة صوت القائد عبد الله أوجلان

حينما تتأزم الأمور في الدولة التركية ولا يستطيعون الخروج من الأزمة. يتوجهون إلى إمرالي. مثلاً خلال عملية السلام بين ٢٠١٣ و٢٠١٥. شهدت إمرالي تغيراً غير مسبوق شمل السماح بإجراء زيارات سياسية دورية. وفود برلمانية. لقاءات سياسية. والبعد الأمني يعطل وظيفة السجن الإصلاحية. القانون الجنائي يفترض أن السجن إصلاحي. يمنح السجين فرصة للمراجعة الإنسانية والاجتماعية. غير أن نموذج إمرالي والسجناء السياسيين يكشف أن الدولة الأمنية تضع الأمن فوق الحق. وتقصي مفهوم الإصلاح. لا توجد برامج دمج. ولا تقييم مستقل. ولا لجنة حقوقية تتخذ القرار.

ينقلب السجن إلى نفي بعيد لا إلى مؤسسة انتقالية

أسوأ ما في سياسة «الإبادة والتعذيب» ليست الجدران. بل انقطاع الصوت. فالصمت كعقاب سياسي صعب جداً خاصةً في حالة مناضل ثوري قضى معظم عمره في إلقاء المحاضرات والندوات الفكرية والسياسية، صعب جداً أن تعيش بعيداً عن الصحافة ولا أي اتصال مع المجتمع حتى العائلة أصبحت تُستخدم كوسيلة ضغط؛ من خلال هذه الأمور تحول إمرالي إلى مختبر للسياسة الجديدة التي كانت تمارسها تركيا بحق القائد عبد الله أوجلان وهي «الاحتفاء الحاضر»، أي أن السجين موجود جسدياً. لكنه غائب رمزياً. وكأن الدولة تريد محو حضوره من الوعي العام بقدر ما تسجنه.

السجناء الكبار ذاكرة الخوف من الماضي

كثير من السجناء السياسيين الذين يُمنعون من الإفراج بعد إنهاء حكمهم الذي يتجاوز العقود. هم رموز حركات ماضية لا تريد الدولة عودتها اجتماعياً. في تركيا. تُنظر إلى هؤلاء باعتبارهم «ذاكرة خطيرة». وتُعامَل الذاكرة كخطر. لا كجزء من مجتمع يحتاج مواجهة ماضيه، ومن هنا نتساءل. تُرى هل تنتج هذه السياسة استقراراً داخلياً. أم أنها عبارة عن انفجار مؤجل؟ ثم كيف يمكن تجاهل حق الأمل. هذا التجاهل الذي يفاقم العداء ويسد باب الحوار السياسي. يجب قبل كل شيء إعطاء القائد أوجلان الحرية الجسدية. بالإضافة إلى إطلاق سراح السجناء الذين أنهوا محكومياتهم. وربط الإصلاح السياسي بنموذج العدالة الانتقالية. هذا أقل ما يمكن القيام به من جانب تركيا من أجل بناء الثقة والسماح باستمرار عملية السلام والمجتمع الديمقراطي.

إمرالي جزيرة تعكس الدولة

إمرالي ليست مجرد جزيرة في وسط البحر وفيها معتقل وسجن وحيد. بل هي مرآة لسؤال موجّه للدولة التركية: هل تريد معالجة القضايا العالقة عبر الحوار. أم عبر العزل؟ وبخصوص موضوع السجناء السياسيون الذين أنهوا مدة حكمهم ولم ينالوا حريتهم ليسوا فقط أفراداً. بل عرض لمشكلة في مفهوم القانون ذاته: هل القانون أداة لإدارة الخوف أم إطاراً للعدالة؟ ما بين الحق في الأمل وصمت الجدران. تبدو تركيا أمام اختبار سيُحدد مستقبلها السياسي. فهل ستختار أن تستمر دفن الملفات في الجزر والسجون والمعتقلات. أم أنها ستبدأ صياغة عقد اجتماعي جديد يعترف بالماضي ويتيح للمجتمع أن يُشفى؟ سؤال برسم ساسة تركيا.

تحت السطر

سوريا ديمقراطية لا مركزية... مطلب كل السوريين

هيفيدار خالد

تركت السلطة الانتقالية في سوريا، بعد عام على وصولها إلى الحكم، بلداً مثقلاً بالحراب. فبعد مرور عام كامل ما يزال السوريون يعيشون حالة من العجز وانعدام الحيلة. وما زالت مآسيهم وجراحهم والامهم مستمرة. نعم. كان عاماً طويلاً وقاسياً مليئاً بالتحديات والصعوبات على جميع المستويات.

اليوم. لا تكاد تخلو عائلة سورية من معتقل أو قتيل أو مخطوف. أو من منزل أحرق أو دُمّر. فيما بات الجميع مهددين يومياً بلقمة عيشهم. لا سيما في ظل تصاعد حالات الاستغلال واستمرار الحرب في مختلف أنحاء البلاد. تغيرت أشياء كثيرة. لكن أمراً واحداً لم يتغير: حال السوريين. الذين ما زالوا ضحايا العنف والإرهاب والسياسة.

وكما في مرات كثيرة سابقة. خرج هذه المرة أيضاً رئيس السلطة الانتقالية في سوريا. أحمد الشرع. وبالتزامن مع الذكرى السنوية لسقوط النظام البعثي السوري السابق. ليصرّح ويتعهد بتعزيز العيش المشترك والمصالحة الوطنية. مؤكداً محاسبة كل من ارتكب الجرائم بحق السوريين. غير أن هذه الكلمات الجميلة والجمل المعبرة. التي خاطب بها السوريين. ترافقت مع خروج أنصاره إلى الساحات. وخديداً في دمشق. وهم يهتفون بشعارات عنصرية وطائفية. ويطلقون هتافات تصفّ خطاب الكراهية ضد شعوب شمال شرقي سوريا. وتكرّس نهج الانقسام بدل معالجته.

كان أحمد الشرع يتحدث عن محاسبة مرتكبي الجرائم. في وقتٍ كان فيه أنصاره يرفعون أعلام ورايات داعش في دير الزور. خلال احتفالات ما سُمّي بـ «التحرير». رغم أنه وقع قبل أسابيع. وبشكل رسمي. على انضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش. فعن أي سوريا نتحدث؟ عن سوريا جديدة حقاً. أم سوريا التي تحوّلت إلى إمارة للمتطرفين والإرهابيين؟ أم إلى ساحة مفتوحة لتقاسم الغنائم والمناصب. على حساب تعميق جراح السوريين الأبرياء الذين يدفعون الثمن الأغلى؟ لقد بات التخويف والتهميش. والبطالة والفقر. والتطرف. عناصر تُغذّي العنف وتزرعه في كل مكان.

الشرع. الذي يسعى إلى الظهور في صورة أكثر اعتدالاً. قدّم تعهدات للجميع. وفي السياق نفسه. صرّح الكونغرس الأميركي بتوصله إلى اتفاق من شأنه إلغاء عقوبات قيصر المفروضة على سوريا نهائياً. ومن دون شروط ملزمة. كما أكد البيت الأبيض. لوسائل إعلام عربية وخليجية. أن الرئيس ترامب ملتزم بدعم سوريا موحدة ومستقرة. فيما حثّت واشنطن إسرائيل على عدم التصعيد في سوريا.

غير أنّ هذه التصريحات. في الوقت الراهن. لا تصب في مصلحة السوريين. وتبقى في إطار الكلام السياسي الذي لا يقدّم ولا يؤخر. في ظل واقع مأساوي تعيشه البلاد. فكل شيء ما زال في حالة تُرثى لها. ويبدو أن الأوضاع لا تزال قيد الاختبار. من دون بوادر أمل واضحة للخروج من المأزق الذي يعيشه السوريون.

وبعد مرور عام ميدانياً. لم تتحسن حياة السوريين اليومية. كما أنّ المشهد السياسي لا يقل تعقيداً. إذ تواجه البلاد أزمة جذرية حقيقية. والسوريون اليوم بأمسّ الحاجة إلى توحيد جهودهم من أجل بناء وطنٍ منهك. وصياغة مستقبل يليق بتضحياتهم الجسام. فلا يمكن لسوريا أن تنعم بالأمن والاستقرار ما لم يتحقق انتقال ديمقراطي شامل. ولا سيما في ظل عجز السلطة الحالية عن مواجهة التحديات الضخمة التي تعصف بالبلاد.

إنّ الشعوب السورية تريد لسوريا أن تكون بلا جروح. وبلا انتهاكات ومجازر. وبلا آلام ومعاناة. وترفض الدولة المركزية الاستبدادية. وتطالب باللامركزية. وبسوريا ديمقراطية تعددية. تقوم على العدالة والشراكة. لا على الإقصاء والاستفراد بالسلطة.

الثروة الحيوانية في عين عيسى بين غلاء الأعلاف ونُدرة المراعي... قطاع مهدد وينتظر الدعم

روناهي/ برخدان جيان ـ يشهد قطاع الثروة الحيوانية في مناطق عين عيسى تراجعاً غير مسبوق خلال العام الحالي، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف وتقلّص المراعي الطبيعية على نحو واسع، ما وضع آلاف المربين أمام تحديات يومية تهدد مصدر رزقهم الوحيد، ويُعدُّ هذا القطاع من الركائز الأساسية للأمن الغذائي في المنطقة، إلا أن الظروف الاقتصادية والمناخية جعلت الحفاظ عليه مهمة صعبة تتجاوز طاقة المربين.

تعتمد القرى المحيطة بعين عيسى على تربية الأغنام والماعز والأبقار منذ عقود. حيث تشكّل الثروة الحيوانية أحد أهم موارد الدخل للعائلات الريفية، غير أنّ محدودية الهطولات المطرية هذا العام قلّصت المساحات الخضراء التي يعتمد عليها الرعاة خلال الربيع والصيف، فيما ساهم توسع الزراعة البعلية وإحاطة المنطقة بالمشاريع الزراعية الخاصة في تقليص مواقع الرعي التقليدية، ومع غياب المراعي الطبيعية، بات المربّون مضطرين للاعتماد كلياً على الأعلاف المشتراة من السوق، وهو ما أدخلهم في دوامة ارتفاع التكاليف.

غلاء الأعلاف... عبء يُنهك المربين

في جولة داخل القرى الجنوبية لعين عيسى، يوضح المربّي "خليل الأحمد" إن الارتفاع المتسارع في أسعار الأعلاف بات يهدد استمرارهم في هذه المهنة؛ "كان سعر كيس الشعير قبل عام في متناول اليد، أما اليوم فقد تضاعف أكثر من مرة، والتبن وصل إلى أسعار غير مسبوقة، نضطر لشراء الأعلاف كل أسبوع، وهذا يستهلك كل ما نكسبه من بيع الحليب أو الخراف".

ويملك الأحمد قطيعاً يتجاوز الثمانين رأساً من الأغنام، اضطر خلال الأشهر الماضية إلى بيع نحو ثلثه لتغطية تكاليف الأعلاف والحفاظ على ما تبقى من الماشية بعد أن تجاوز طن الشعير ٥٠٠ دولار أميركي للطن الواحد، والذي يعد أهم مصدر العلف، حيث سبب هذا الارتفاع ارتفاعاً في أسعار التبن الذي تجاوز ١٠٠ دولار أمريكي للطن والنخالة التي تجاوز طنها ٣٠٠ دولار أمريكي.

ويؤكد أن كثيراً من جيرانه فعلوا الشيء نفسه، وسط خشية من خسارة قطعان كاملة إذا استمرت الأسعار بالارتفاع.

ويضيف أن المربين كانوا يعتمدون سابقاً على المراعي الربيعية لتخفيف العبء المالي، لكنّ هذا الموسم لم يشهد نمواً كافياً للنباتات البرية بسبب شح الأمطار، ولأن المنطقة تقع على خط تماس بين الأراضي الزراعية والمناطق المكشوفة، فإن أي توسع زراعي إضافي يعني مزيداً من التضييق على المراعي.

وبحسب المربين، فإن تكلفة تربية قطيع متوسط الحجم أصبحت تفوق الإنتاج الفعلي، ما يدفع العديد منهم للتفكير بترك المهنة نهائياً.

مناشدات بالدعم وتحذيرات من خسائر مستقبلية

من جانبه، يوضح المربّي "عبد الرحمن العلي" إن المشكلة لم تعد مقتصرة على غلاء الأعلاف فحسب، بل طالت أيضاً الجانب الصحي للقطعان؛ "نحن بحاجة إلى برامج بيطرية منتظمة، الأمراض تنتشر أكثر مع ضعف التغذية والجفاف، لكن وصول الأدوية محدود، والفحوص غير دورية".

ويشير العلي إلى أنّ اللجان الزراعية تقدّم مساعدات محدودة من الأعلاف، لكنها لا تغطي احتياجات موسم كامل، خصوصاً لدى المربين الذين يمتلكون أعداداً كبيرة، ومع هذا النقص تزداد نسبة النفوق في القطعان الصغيرة، بينما تنخفض قدرة الحيوانات على الإنتاج، سواء في الحليب أو التكاثر.

ويرى العلي أن قطاع الثروة الحيوانية يحتاج إلى خطة دعم واضحة، تبدأ بتأمين الأعلاف بسعر مدعوم، وتمرّ بتأهيل المراعي الطبيعية، وصولاً إلى توفير فرق بيطرية متنقلة تتنقل بين القرى؛ "نحن لا نطلب المستحيل، فقط نحتاج ما يساعدنا على الاستمرار، إذا ضعف هذا القطاع الآن، فسيكون من الصعب إعادته إلى ما كان عليه".

من جانبه أكد الرئيس المشترك للجنة الزراعة في مدينة عين عيسى "مصطفى بوزو" أنهم على دراية بحجم المشكلة، وأنهم يعملون على التواصل مع الجهات المعنية لتأمين الأعلاف للمربين المسجلين في قوائمها والذي يقتصر على مادة النخالة العلفية، كما يجري الحديث عن مشاريع لإعادة تأهيل بعض المراعي في المواسم المقبلة، إلى جانب خطط لتوسيع الحملات البيطرية الوقائية عبر الوحدات الإرشادية في كل منطقة، لكن: رغم هذه الوعود، يرى المربون أن التنفيذ ما يزال بطيئاً مقارنةً بحجم الأزمة.

في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب البدائل، تتجدد أصوات المربين مطالبةً بدعم حقيقي يضمن بقاء الثروة الحيوانية، لا سيما أن خسارتها تعني خسارة قطاع كامل يرتبط به إنتاج الحليب ومشتقاته واللحوم والعديد من الصناعات التقليدية، ومع اقتراب موسم الشتاء وزيادة الحاجة إلى الأعلاف، تبدو الأزمة مرشحة للتفاقم ما لم تتدخل الجهات المعنية بخطوات سريعة وفعالة.

تبقى آمال مربّي عين عيسى معلّقة على مبادرات قد تُعيد التوازن لهذا القطاع الذي يواجه واحدة من أقسى مراحله، ورغم الظروف الصعبة، يواصل الكثيرون التمسك بمهنهم التي تشكل جزءاً من هوية المنطقة، بانتظار أن تصل استغاثاتهم إلى من يستطيع إحداث الفرق قبل أن تُسجَّل خسائر لا يمكن تداركها.

انخفاض منسوب الفرات يرفع العكارة في مياه الرقة وجهود مكثفة للمعالجة

الرقة/ميرا إبراهيم- شهدت مدينة الرقة في الفترة الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً في منسوب نهر الفرات، الأمر الذي انعكس مباشرةً على شبكة مياه المدينة بظهور حالات من العكارة والشوائب في الخطوط الرئيسية، هذا التراجع في مستوى المياه أدى بالفعل إلى قلق الأهالي، ودفع الجهات المعنية إلى تكثيف جهودها لضمان استمرار وصول المياه الصالحة للاستخدام، واستجابةً لهذه التحديات، قامت وحدة مياه المدينة بتنفيذ إجراءات غسيل الشبكة عبر نقاط الغسيل المنتشرة في مختلف الأحياء، والبالغ عددها نحو خمسة وسبعين سكر غسيل، هذه الخطوة ساهمت بشكلٍ واضح في تخفيض نسبة العكارة، وأكدت على أهمية التدخّل السريع في مواجهة أي خلل قد يطرأ على جودة المياه.

ومن جانب آخر، شددت هيئة البيئة على أن التلوث الحاصل يرتبط بعوامل متعددة، منها الصرف الزراعي والصحي. إضافةً إلى انخفاض مستوى المياه في النهر خلال الموسم الشتوي، هذه العوامل مجتمعة تزيد فعلياً من نسبة الأملاح والشوائب، ما يستدعي تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية لضمان سلامة المياه وحماية الصحة العامة.

تراجع الفرات يرفع العكارة

وأكد المهندس ورئيس وحدة المياه "إبراهيم الشيخ عمر" إن انخفاض منسوب نهر الفرات في الآونة الأخيرة أدى بالفعل إلى ظهور عكارة في شبكة مياه المدينة، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة ليست جديدة لكنها ازدادت بشكلٍ واضح مع تراجع التدفق المائي.

وشدد الشيخ عمر على: "إن وحدة المياه قامت بتكثيف عمليات غسيل الشبكة عبر نحو خمسة وسبعين سكر غسيل موزعة في نهاية الخطوط"، موضحاً أن هذه الإجراءات ساهمت بلا شك في تخفيض نسبة العكارة بشكلٍ ملحوظ، وهو ما انعكس إيجاباً على نوعية المياه الواصلة إلى المواطنين".

وأوضح رئيس وحدة المياه إن "الحلول المتبعة قديمة وتعتمد على فتح نهايات الشبكات، إلا أن الورشات كشفت عملها أكثر من السابق، وأدخلت آلية متابعة يومية عبر المخبر المركزي لتوجيه فرق الغسيل نحو المناطق الأكثر تضرراً"، مؤكداً أن "هذه الخطوات أثبتت فعاليتها بشكلٍ قاطع".

وبيّن الشيخ عمر أن "عمليات الغسيل قد تؤدي أحياناً إلى خروج بعض الخطوط مؤقتاً عن الخدمة، لكنه أكد أن النتائج الإيجابية في تحسين نوعية المياه تستحق هذا الجهد حتماً"، مشدداً على أن "الوحدة تعمل باستمرار على تقليل فترة الانقطاع قدر الإمكان".

جهود مكثفة لمعالجة المياه

وبحسب المخبر في هيئة البيئة "محمد العلي"، فإن لجان الرصد تقوم شهرياً بقطف عينات عشوائية من مصادر المياه. ليتم تحليلها في المخبر المركزي، هذه التحاليل تشمل قياس نسبة الأملاح، الشوائب، درجة الحرارة، وحتى العناصر الثقيلة مثل الرصاص، وهو ما يؤكد فعلياً حجم التحديات البيئية.

وأوضح العلي: "إن الوضع البيئي تأثر خلال الأشهر الأخيرة بسبب انخفاض مستوى المياه في النهر، إضافة إلى التلوث الناتج عن الصرف الزراعي والصحي، ما أدى إلى ارتفاع نسب الأملاح والشوائب بشكل غير مسبوق، وهو ما يثبت بوضوح خطورة الوضع".

وفي ختام التقرير، شدد الخبراء على ضرورة تعزيز التعاون بين وحدة المياه وهيئة البيئة، إلى جانب مشاركة المواطنين عبر تقديم عينات للفحص الدوري، لضمان استمرار مراقبة جودة المياه وتفادي أي مخاطر صحية محتملة، وهو ما يعكس التزاماً جدياً بحماية الصحة العامة.